بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم الاقتصاد والتعاون الدولي

دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز فرص التنمية في الأردن

The Role of the Islamic Development Bank in Enhancing Development Opportunities in Jordan

إعداد

محمد عودة عقلة البنوة

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول ٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **محمد عودة عقلة البنوة**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ: / / ٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: **محمد عودة عقلة البنوة** الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥١٢٠١٣

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز فرص التنمية في الأردن.

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما إنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت، بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / /٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

"دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز فرص التنمية في الأردن"

The Role of the Islamic Development Bank in Enhancing Development Opportunities in Jordan

وقد أجيزت بتاريخ ٩ /١٢/ ٢٠١٤م

إعداد

محمد عودة عقلة البنوة

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	رئيسا ومشرفاً	.....
الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	.....
الدكتور علي مصطفى القضاة	عضواً	.....
الدكتور إبراهيم محمد خريس	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

قال تعالى: (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً) (الإسراء:٢٤)

إلى روح والدي الطاهرة رحمة الله تعالى

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى زوجتي العزيزة

إلى أبنائي الأعزاء

إلى أساتذتي الأفاضل وكل من كان له حق علي أو فضل

اهدي هذا الجهد المتواضع سائلا المولى عز وجل أن يجعله ذخرا لي ادخره عنده سبحانه وتعالى فإن أحسنت فذلك فضل من الله (عز وجل) وان قصرت فمن نفسي المتصفة بالضعف والتقصير

والحمد لله رب العالمين.

الباحث
محمد عودة البنوه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال الله تعالى: (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)(هود: من الآية٨٨)

الحمد لله حمد الشاكرين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين كافة للناس بشيرا ونذيرا وبعد:

قال رسول الله ﷺ(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

أتشرف بالتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى دكتوري الفاضل الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة على تكرمه بالإشراف على رسالتي ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كانت لها ابلغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة... لهم مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة آل البيت التي كانت لي ملاذا وصرحا علميا طيبا وأخص بالذكر كلية إدارة المال والأعمال وكافة أعضاء هيئتها التدريسية دون استثناء على ما منحوني من فضل وعطاء فشكراً لكم جميعاً.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الباحث: محمد عودة البنوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

تفويض ..... ب
الملخص ..... ل
Abstract ..... م
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة: ٢
مشكلة الدراسة: ٣
أسئلة الدراسة: ٣
أهداف الدراسة: ٣
أهمية الدراسة: ٤
منهجية الدراسة: ٤
محددات الدراسة: ٤
مصادر البيانات: ٤
مصطلحات الدراسة: ٥
الفصل الثاني : الإطار النظري (نشأة البنك الإسلامي للتنمية) والدراسات السابقة ٧
المبحث الأول : أهداف البنك الإسلامي ووظائفه ٨
تمهيد: ٨
المطلب الأول : نشأة وأهداف ووظائف البنك الإسلامي للتنمية ٨
أولا: نشأة البنك: ٨
ثانيا: أهداف البنك: ٩
ثالثا: وظائف البنك: ٩
رابعا: رأس مال البنك: ١١
خامساً: الدول الأعضاء: ١٢
المطلب الثاني : الهيكل الإداري للبنك ١٣
أولا: مجلس المحافظين: ١٣
ثانيا: مجلس المديرين التنفيذيين: ١٣
ثالثا: رئيس البنك: ١٣
المطلب الثالث: العضوية في البنك الإسلامي للتنمية وخصائص البنك ١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: العضوية: ١٥
ثانيا: خصائص البنك: ١٥
ثالثا: تطور البنك: ١٦
رابعا: التوجهات الإستراتيجية للبنك: ١٧
المبحث الثاني : أعضاء مجموعة البنك والمؤسسات التابعة له ١٨
تمهيد: ١٨
المطلب الأول : مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ١٨
أولا: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٨
ثانيا: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: ١٩
ثالثا: المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: ٢٠
رابعا: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة: ٢١
المطلب الثاني : الصناديق المتخصصة للبنك الإسلامي للتنمية ٢٢
أولا: صندوق الوقف: ٢٢
ثانيا: محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية: ٢٢
ثالثا: صندوق حصص الاستثمار ٢٣
رابعا: صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف: ٢٤
خامسا: الهيئة العالمية للوقف: ٢٦
سادسا: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية: ٢٧
المطلب الثالث : المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية ٢٩
أولا: مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدي والأضاحي ٢٩
النشأة: ٢٩
ثانيا: المركز الدولي للزراعة الملحية: ٣٠
ثالثا: صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية ٣٠
المبحث الثالث : الهيكل المالي للبنك وأنشطته التمويلية التنموية ٣٣
المطلب الأول : تطور رأس مال البنك ونشاطه التمويلي ٣٣
تمهيد ٣٣
أولا: تطور رأس مال البنك وموارده ٣٣
ثانيا: تعبئة الموارد: ٣٤
ثالثا: تطور النشاط التمويلي التنموي للبنك: ٣٤
المطلب الثاني: إنجازات البنك الإسلامي للتنمية ٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد: ٣٦
أولا: الأهداف التي حققها البنك:..... ٣٦
ثانيا: برامج البنك:..... ٣٨
المبحث الرابع : الدراسات السابقة..... ٤٠
أولا: الدراسات العربية: ٤٠
ثانياً: الدراسات الأجنبية:..... ٤٢
الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية..... ٤٤
المبحث الأول : طبيعة التنمية الاقتصادية (المفاهيم والمحاور)..... ٤٦
تمهيد: ٤٦
المطلب الأول : مفاهيم أخرى للتنمية..... ٤٧
أولا: مصطلح التنمية: ٤٧
ثانيا: علم اقتصاد التنمية ٤٧
المطلب الثاني : محاور اقتصاديات التنمية ٤٨
المبحث الثاني : دور النظم الاجتماعية في عملية التنمية..... ٥٠
المطلب الأول : أهمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية ٥٠
أولا: الأهمية:..... ٥٠
ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية:..... ٥٠
المطلب الثاني : عملية التخطيط التنموي ٥١
أولا: مميزات التخطيط:..... ٥١
ثانيا: مراحل التخطيط:..... ٥٢
المطلب الثالث : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية..... ٥٢
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:..... ٥٣
ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:..... ٥٣
المبحث الثالث : العالم والتنمية الاقتصادية..... ٥٥
المطلب الأول : نظريات التنمية الاقتصادية ٥٦
أولا: النظرية الكلاسيكية..... ٥٦
ثانيا: النظريات المعاصرة:..... ٦١
ثالثا: نظريات التنمية في العالم الثالث: ٦٦
المطلب الثاني : التنمية المستدامة ٦٩
المطلب الثالث : التنمية الاقتصادية في الأردن ٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد: ٧٠
أولا: مدخل نظري: " نظرية التنمية الاقتصادية": ٧١
ثانيا: مخطط التنمية الاقتصادية في الأردن: ٧٢
ثالثا : اقتصاد الأردن: ٧٣
الفصل الرابع : بيان حجم الدعم المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية ٧٤
تمهيد: ٧٥
التعاون بين الأردن والبنك الإسلامي للتنمية ٧٥
النتائج ٨٤
التوصيات ٨٥
المصادر والمراجع..... ٨٧
أولاً- المراجع العربية: ٨٧
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٨٩
ثالثاً- مواقع إلكترونية: ٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	قائمة بالمشاركين في الصندوق	٢٦
٢.	موجز عمليات تمويل مجموعة البنك	٣٥
٣.	صيغ وبرامج التمويل في البنك الإسلامي للتنمية	٣٧
٤.	حجم مساهمة الأردن العضو في رأس مال مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	٧٥
٥.	بعض المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣ قروض حسنة ومنح	٧٦
٦.	تعداد الأردنيين المستفيدين من البعثات الدراسية والدورات التدريبية التي يقدمها البنك خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢	٧٧
٧.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع المالي والإدارة العامة المركزية	٧٧
٨.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع المياه والصرف الصحي	٧٨
٩.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الطاقة	٧٨
١٠.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع النقل	٧٩
١١.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع التعليم	٧٩
١٢.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الصناعة والتعدين	٨٠
١٣.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الزراعي	٨١
١٤.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الصحة	٨١
١٥.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع المعلومات والاتصالات	٨٢
١٦.	المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع التمويل	٨٢

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	١٤
٢	تطور العضوية في مجموعة البنك	١٥
٣	تطور رأس مال البنك	٣٣
٤	المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل المشاريع بحسب القطاعات	٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز فرص التنمية في الأردن

إعداد

محمد عودة عقلة البنوة

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز فرص التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية واختارت هذه الدراسة القطاع المالي والإدارة العامة المركزية وقطاع المياه والصرف الصحي وقطاع الطاقة وقطاع النقل وقطاع التعليم وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع الزراعة وقطاع الصحة وقطاع المعلومات والاتصالات وقطاع التمويل.

واستخدمت هذه الدراسة بأسلوب التحليل الوصفي لبيان هذا الدور وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور فعال للبنك الإسلامي للتنمية في تقديم التمويل لهذه القطاعات مما ساهم في تحسين أدائها وإنتاجيتها في المملكة الأردنية الهاشمية .

وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود وتعزيز التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بهدف تحقيق المزيد من دعم المشاريع الاقتصادية التنموية وبما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Role of Islamic Bank for Development in Enhancing Development Opportunity in Jordan

By: Mohammad Odeh O. Al-Bnowa

Supervisor:

Prof: Ibrahem M. Al-Batayneh

Abstract

This Study aims at explaining the role of the Islamic Bank for Development (IBD) in the Jordan. It chooses the financial sector, central and general management and the department of sanitation and water, department of power and energy, department of transportation, education, industry and mining, agriculture, health, information and communication and finance.

This study deploys the descriptive analysis method to explain this role and results show that there is an effective role of IBD in presenting finance to these sectors which contributed in enhancing the performance and the productivity of these sectors in Jordan.

The study recommends that efforts should be improved and cooperation should be enhanced with IBD to achieve more support for the economic development projects which might be reflected positively on the Jordanian economics.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى إحداث تغيير في العمل المصرفي الإسلامي من حيث الهياكل والتنظيم والأغراض عن طريق بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي واقعيا وذلك عن طريق تنمية الاقتصاد في الدول الإسلامية، ومن ضمنها الأردن بواسطة جمع المدخرات وتحديد الانتفاع من التمويلات لأكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية الأعضاء وغير الأعضاء بكل المجتمعات الإسلامية والأردن والعمل على تطوير التبادل التجاري في الدول الإسلامية، ودعم المشروعات التي لا تجد لها مكانا في تمويلات البنوك التقليدية وتساعد البنوك الإسلامية في جمع الزكاة وصرفها حسب مصارفها الشرعية ولذلك يمكن وصف البنك الإسلامي للتنمية بأنه مؤسسة مالية مصرفية تزاول أعمالها وفق الشريعة الإسلامية والإسلام لا ينظر إلى الشعوب الإسلامية على أنها شعوب منفصلة بل هي أمة واحدة تتكامل وتتكافل فيما بينها، لقوله تعالى: (وَإِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) (المؤمنون:٥٢).

ولذلك وجب العمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي فيما بينهما، ولأجل هذا الأمر انطلقت فكرة إنشاء البنك الإسلامي للتنمية حتى يسهم في تحقيق ذلك التكامل بين الدول الإسلامية من ضمنها الأردن ويكون نقطة إشعاع لها وقد جاء تأسيس البنك الإسلامي للتنمية ثمرة من ثمرات القرار الذي اتخذه قادة دول منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٣٩٠ هـ الموافق ١٩٧٠م بإنشاء مؤسسة تمويلية تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وقد باشر البنك الإسلامي للتنمية عمله في ١٥ شوال ١٣٩٥ هـ الموافق ٢٠ تشرين أول عام ١٩٧٥م، ورسالته تتمثل في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة ولا سيما في المجالات ذات الأولوية وهي التخفيف من وطأة الفقر والارتقاء بالصحة النهوض بالتعليم وتحسين الحوكمة وتحقق الازدهار للشعوب وبتطلع البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يكون قبل عام ١٤٤٠ هـ - ٢٠٢٠م بنكا إنمائيا عالميا إسلامي الطراز والمبادئ ساهم إلى حد كبير في تغيير وجهة التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية من البنوك اللاربحية، والتي من أهدافها تنمية المجتمعات الإسلامية من جميع جوانبها، وقد تركز اهتمامها على النواحي الاقتصادية لأنها تعتبر مفاتيح تنمية المجتمعات من مختلف النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية وغيرها.

وتبرز مشكلة الدراسة بوجود تراجع في مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في المشاريع التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد عام ٢٠١٠ ولغاية تاريخه.

أسئلة الدراسة:

١) بيان حجم التمويل المقدم من البنك للتنمية في قطاع الصناعة والتعدين والزراعة إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

٢) بيان حجم التمويل المقدم من البنك للتنمية في قطاع الصحة والتعليم إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

٣) بيان حجم التمويل المقدم من البنك للتنمية في قطاع الاتصالات والمعلومات والنقل إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

٤) بيان حجم التمويل المقدم من البنك للتنمية في قطاع الطاقة والمياه والصرف الصحي إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

٥) بيان حجم التمويل المقدم من البنك للتنمية في القطاع المالي والإدارة العامة المركزية والتمويل إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنشطة وبرامج البنك الإسلامي للتنمية ومن ثم التعرف على مجهودات البنك الإسلامي للتنمية أو دوره ومساهمته في اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية من خلال التطرق إلى القطاعات التي يقدم لها تمويلاً مما يفتح المجال للتحليل ودراسة دور هذا التمويل في دعم أنشطة التنمية في الأردن.

كما تسعى هذه الدراسة والمتمثلة في تحليل الاستفادة من تمويل البنك الإسلامي للتنمية على:

١- التعرف على مكانة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة إسلامية عالمية.

٢- بيان مساهمة التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية للمساعدة في دعم جهود التنمية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التعرف على الجوانب والقطاعات الاقتصادية التي يغطيها هذا التمويل.
٤- التعرف على دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية في الأردن.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الإيجابي الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية في توفير مختلف المعونات والمساعدات المادية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وحيث أن الهدف الأساسي لهذا البنك هو تحسين المستوى المعيشي وتعزيز الفرص الاقتصادية للدول الإسلامية، فان هذه الدراسة تعتبر ذات أهمية من حيث أنها تبحث في فرص التنمية الاقتصادية التي تحظى بها دولة الأردن من خلال عضويتها في هذا البنك، إلى جانب أنها تبحث في المجالات التي أثرت في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأردن ومستوى استفادة الأردن من الإعانات والمنح أو القروض الحسنة المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية بمعنى أنها تبحث في طبيعة التعاون الدولي بين الأردن والبنك الإسلامي للتنمية وإمكانية استمرار هذا التعاون والتوسع في مجالات تعزيز فرص تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن.

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يتم الاعتماد فيه على الكتب والمراجع العلمية والمقابلات الشخصية، ولن تقتصر منهجية هذه الدراسة على جمع البيانات والمعلومات فحسب وإنما تتعداها إلى وصف هذه المعلومات وتبويبها والتعبير عنها، للوصول إلى فهم علاقة التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لدعم الأنشطة الاقتصادية في الأردن.

محددات الدراسة:

١) ندرة الدراسات السابقة التي تبحث في موضوع الدراسة.
٢) لم يجد الباحث سوى عدد محدود من الدراسات التطبيقية التي تناولت وبشكل مباشر محددات البنك الإسلامي للتنمية.
٣) صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية التي تبرز طبيعة نشاطات البنك الإسلامي للتنمية.

مصادر البيانات:

أولا: مصادر ثانوية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و هي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة ومنها الكتب، الدوريات، مجالات عملية محكمة، رسائل جامعية، دراسات سابقة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن والمواقع الإلكترونية التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.

ثانيا: مصادر أولية:

وهي مجموعة البيانات التي تم جمعها لغايات الدراسة الحالية من خلال التقارير الاقتصادية السنوية ذات العلاقة.

مصطلحات الدراسة:

البيع لأجل: إحدى صيغ التمويل التي يشتري بها البنك الآليات والمعدات ثم يقوم ببيعها للجهة المستفيدة بسعر أعلى، على أن يتم سداد قيمة هذه المعدات والآلات على أقساط، وفي هذه الصيغة تؤول ملكية الأصول إلى المشتري عند التسليم.

الدينار الإسلامي: الوحدة الحسابية للبنك الإسلامي للتنمية، و هي تعادل وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

الاستصناع: هي صيغة تمويل لأجل متوسط، وتكون عادة على شكل عقد للتصنيع (أو البناء)، يوافق بموجبه المصنع (البائع)، على تزويد المشتري بالسلع المحددة وصفا بعد تصنيعها/ بنائها وفقا للمواصفات المحددة، وذلك في غضون فترة محددة سلفا وبسعر محدد.

الإجارة: هي صيغة تمويل للأجل المتوسط، وتستخدم لشراء المعدات والآليات، ثم نقل ملكيتها بعد ذلك وحق استخدامها للمستفيد لفترة محددة من الزمن، يظل البنك خلالها هو المالك لهذه الأصول.

خط التمويل: يمثل إحدى التسهيلات التمويلية التي تتاح للمؤسسات المالية في الدول الأعضاء لتمويل المشاريع وعمليات تمويل التجارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القروض: إحدى صيغ التمويل التي يستخدمها البنك لتمويل المشاريع في الدول الأعضاء ولا سيما في الدول الأقل نموا، وهذه القروض خالية من الفائدة ويفرض عليها فقط رسم خدمة لتغطية النفقات الفعلية للقرض، وتتراوح فترة سداد هذه القروض بين ١٥ و٢٥ عاما، وتشمل فترة سماح تتراوح بين ٣-٧ أعوام.

المضارب: هو أحد الأطراف التعاقدية في عملية تمويل بأسلوب المضاربة، يقوم بدور الوكيل المؤتمن أو الطرف المسؤول عن إدارة الأموال.

المرابحة: هي عقد بيع بين البائع والمشتريات يشتري بموجبه البائع السلع التي يطلبها المشتري ثم يبيع إليه هذه السلع بسعر أعلى من تكلفتها الأصلية، ويحدد العقد المبدئي بين الطرفين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدار الربح (الهامش المضاف على التكلفة الأصلية) وفترة السداد (وعادة ما يتم السداد على أقساط).

الشريعة: هي القانون الإسلامي الذي يحكم وينظم حياة المسلمين، ومصدره الرئيس هو القران الكريم وسنة الرسول (صلى الله عليه وسلم).

رأس المال المكتتب فيه: رأس المال الذي تم إصداره واكتتبت فيه الدول الأعضاء في البنك.

الصكوك: سند قائم على أصول فعلية يصمم أو يهيكل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويمكن تداوله في الأسواق المالية.

المساعدة الفنية: إحدى صيغ التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية لإجراء دراسات الجدوى وإعداد التصاميم التفصيلية وإعداد وثائق المناقصات فضلاً عن الخدمات الاستشارية للإشراف على المشاريع.

الوقف: هو مال موهوب أو صندوق خيري يكرس لأغراض محددة تقرها الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري (نشأة البنك الإسلامي للتنمية) والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري (نشأة البنك الإسلامي للتنمية) والدراسات السابقة

المبحث الأول : أهداف البنك الإسلامي ووظائفه

تمهيد:

انبثق البنك الإسلامي للتنمية عن منظمة المؤتمر الإسلامي في نطاق تعزيز التعاون بين البلدان الإسلامية، وقد عزز البنك الشعور المشترك لدى قادة الدول الإسلامية لبذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة مما يدعو إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء (الشرقاوي، ٢٠٠٠: ٤٩٢).

وقد جرت المناقشة الرسمية الأولى حول فكرة إنشاء مؤسسات مالية إسلامية وذلك أثناء عقد المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية في (الباكستان) عام ١٩٧٠م.. وكلفت أمانة المنظمة المؤتمر الأول لوزراء المالية المنعقد في جدة عام (١٩٧٣) النظر في مشروع اتفاقية إنشاء البنك (العبادي، ١٩٨٨: ١٥٧-١٥٩).

المطلب الأول : نشأة وأهداف ووظائف البنك الإسلامي للتنمية

أولا: نشأة البنك:

وافق المؤتمر على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام ١٣٩٣هـ الموافق شهر ديسمبر ١٩٧٣م، وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب عام ١٣٩٥هـ، الموافق شهر يوليو من عام ١٩٧٥م، وتم افتتاح البنك رسمياً بتاريخ ١٣٩٥/١٠/١٥ هـ. الموافق ١٩٧٥/١٠/٣٠م ومقره في جدة المملكة العربية السعودية ويحق له فتح مكاتب وفروع في الدول الإسلامية (الجمال، ٢٠١٢: ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أهداف البنك:

تضمنت دراسة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تصوراً لأهداف البنك الإسلامي للتنمية تتمثل في ما يلي:

١) الإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية للنهوض بمستوى المعيشة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

٢) المساعدة في تجميع وتنظيم تبادل الموارد المتوفرة في الدول الأعضاء للوصول إلى التقدم الاقتصادي.

٣) المساعدة في تنمية مناطق الدول الأعضاء، وذلك بتسهيل استثمار رأس المال للأغراض الاستثمارية والإنتاجية.

٤) تعزيز النمو المتوازن للتجارة الدولية، والتبادل التجاري للزراعة، والصناعة، وغيرها من القطاعات، وبالتالي رفع المستوى المعيشي للفرد المسلم.

٥) ترتيب القروض الدولية حسب الأولويات والحاجة.

٦) العمل على تقوية الاستثمار الأجنبي الخاص، وذلك بطريقة الضمانات أو الاشتراك في القروض، وان لم يتيسر رأس المال فان البنك بقوم برصد رأس المال من المقاصات ومن موارد أخرى، للقيام بمهمة الاستثمار للإغراض الإنتاجية.

٧) تلبية طلبات الأعضاء ومساعدتهم في الانتقال من مواردها واستغلالها استغلالا أمثل، وتقوية التوسع المنظم لتجارة الدول الأعضاء الخارجية وعلى الأخص التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

٨) توفير المساعدة الفنية لإعداد وتمويل مشاريع الإنماء والبرامج والدراسات المتعلقة بمقترحات لمشاريع معينة (الجمال، ٢٠١٢: ٢٣٣).

ثالثا: وظائف البنك:

يسهم البنك في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة الفنية لدول الأعضاء ومساعدة تلك الدول في تنمية التجارة الخارجية كما يقوم بدعم المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء (عبادة، ٢٠٠٧). كذلك يقوم البنك بإجراء الدراسات والبحوث الشرعية في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات البنكية عن طريق المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك، ويمول البنك مشاريع عن طريق عدد من أشكال التمويل المتفقة مع أحكام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشريعة الإسلامية مثل القروض والإجارة والبيع لأجل والمساهمة في رأس المال واعتمادات التمويل وغيرها إضافة إلى ذلك يقوم البنك بتنمية التجارة البينية بين دولة الأعضاء عن طريق برامج تمويل التجارة المختلفة مثل برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار وغيرها ويولي البنك الإسلامي أهمية خاصة لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء بدعمه بمختلف الوسائل مثل برامج تمويل التجارة المتنوعة وإنشائه للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تهدف إلى توسيع نطاق الصفقات والمعاملات التجارية وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إنشائه للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التي تهتم بتطوير وتعزيز القطاع الخاص في الدول الأعضاء كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول من ناحية أخرى يقوم البنك بالعديد من الأنشطة والجهود المتعددة في سبيل تعزيز التعاون بين دول الأعضاء على نطاق المؤسسات الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي والبنوك الإسلامية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى التي تشارك فيها الدول الأعضاء (عبادة، ٢٠٠٧).

ويقوم البنك بتقديم المساعدة التنموية لدول الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع من عمليات التمويل وهي:

١. العمليات العادية وتشمل تمويل المشروعات وعمليات المساعدة الفنية، ولعل من أبرز صيغ التمويل المستخدمة في هذا المجال القروض والاجار والبيع والاستصناع إضافة إلى قيام البنك بتقديم خطوط اعتماد تمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي في الدول الأعضاء بهدف توسعة أنشطة التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما المساعدة الفنية فتركز على دراسات الجدوى وإعداد التصميمات التمهيدية وتقديم الخدمات الاستثمارية للإشراف خلال تنفيذ المشروعات.

٢. عمليات تمويل التجارة: يقوم البنك بتقديم تمويلات التجارة كوسيلة لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها التنموية ودعم التجارة البيئية فيما بينها وذلك بتزيدها بتسهيلات تمويل التجارة عن طريق عدد من برامج التجارة وهي برامج تمويل الواردات، برنامج تمويل الصادرات، محفظة البنوك الإسلامية، صندوق حصص الاستثمار، كذلك تشارك في عمليات تمويل التجارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف وإدارة الخزانة في البنك، كما تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تأمين ائتمان للصادرات من الدول الأعضاء.

٣. عمليات صندوق الوقف: يقدم هذا الصندوق مختلف أنواع المساعدة في صورة منح ويدعم أيضا النفقات الإدارية والنفقات المباشرة الأخرى لأنشطة البنك التي لا تدر دخلا وتوجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موارد الصندوق لتمويل برنامج المعونة الخاصة وبرنامج المنح الدراسية وبرنامج التعاون الفني والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمساعدة الفنية في شكل قروض ومنح إضافة إلى المساهمة في مشروع الهدي والأضاحي، إلى جانب الأنواع الرئيسية الثلاث لعمليات التمويل المشار إليها يشارك عدد من أعضاء مجموعة البنك والمؤسسات التابعة له مثل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق حصص الاستثمار، محفظة البنوك الإسلامية، صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف في أنشطة التمويل المشترك.

ووفقاً للإحصائيات والتقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية لسنة ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م فقد بلغ إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك بموجب جميع فئات التمويل منذ إنشاء البنك وحتى نهاية عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م (٦٠.٥٨٢.٦) مليون دينار إسلامي حالي (٨٧.٢٢٥.٦) مليون دولار أمريكي شملت الإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأعضاء إضافة إلى دعم المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء بالبنك وذلك على النحو التالي:

- عمليات عادية (٢٢.٩١٤.٥) مليون دينار إسلامي (٣٣.٦١٨.٢) مليون دولار أمريكي.
- تمويل تجارة (٣١.١٧٢.٧) مليون دينار إسلامي حوالي(٤٤.٠٧٣.٤) مليون دولا أمريكي.
- عمليات معونة الخاصة (٥٥٦.٤) مليون دينار إسلامي (٧٢٥.٨) مليون دولار أمريكي.(البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ،٢٠١٢م)

رابعا: رأس مال البنك:

يبلغ رأس المال المصرح به (٣٠) مليار دينار إسلامي حوالي (٣٧.٥٩)مليار دولار أمريكي كما يبلغ رأس المال المكتتب فيه (١٧.٨) مليار دينار إسلامي حوالي(٢٢.٣٠.٣٤) مليار دولار أمريكي في حين يبلغ رأس المال المدفوع حتى تاريخ ١٤٣٣هـ (٤.٦) مليار دينار إسلامي حوالي (٥.٧٦.٣) مليار دولار أمريكي والدينار الإسلامي هو وحدة الحساب بالبنك وتعادل وحدة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي (تقرير البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).

ورسالته تتمثل في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، ولاسيما في المجالات ذات الأولوية وهي: التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للشعوب.

ويتطلع، البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يكون قبل سنة ١٤٤٠ هـ(٢٠٢٠م) بنكاً إنمائياً عالمي الطراز، إسلامي المبادئ، ساهم إلى حد كبير في تغيير وجهة التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالم على استعادة كرامته (عبدالحق، ١٩٨٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: الدول الأعضاء:

ويضم البنك حاليا ٥٦ دولة عضواً موزعة بين العديد من مناطق العالم، والشرط الأساسي للانضمام إليه هو أن تكون الدولة المرشحة لذلك عضوا في "منظمة التعاون الإسلامي"، وتسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابها في أسهم رأسمال، البنك، وتقبل ما قد يقرره مجلس المحافظين من شروط وأحكام. وسنة البنك المالية هي السنة الهجرية (القمرية).

ويعتمد البنك اللغة العربية اللغة الرسمية، أما اللغتان الإنجليزية والفرنسية فهما لغتان للعمل (البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠١٢م).

وتتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى خمسة كيانات هي: البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. (البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٣٣هـ،٢٠١٢م).

وللبنك أربعة مكاتب إقليمية في الدول الإسلامية وهي: الرباط(عاصمة المملكة المغربية)، وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا)، وألماتي (إحدى مدن كازاخستان) وداكار (عاصمة السنغال)، (الجمال، ٢٠١٢: ٢٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الهيكل الإداري للبنك

أولا: مجلس المحافظين:

كل دولة عضو في البنك ممثلة في هذا المجلس بمحافظ ومحافظ مناوب، ويجتمع المجلس مرة في العام للنظر في نشاط البنك وأعماله خلال السنة الماضية ويضع سياسات البنك المستقبلية.

ثانيا: مجلس المديرين التنفيذيين:

ويتكون من أربعة عشر عضوا سبعة معينون من الدول السبع المالكة لأكبر عدد من الأسهم وهي (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ليبيا، إيران، مصر) وسبعة ينتخبون من قبل المحافظين الآخرين عدا المحافظين الممثلين للدول السبع المشار إليها، ومدة العضوية في هذا المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ثالثا: رئيس البنك:

ينتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويترأس مجلس المديرين التنفيذيين كما يرأس الجهاز الإداري للبنك حاليا ويتولى إدارة العمل وتسييره على ضوء توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين ويرأس البنك حالياً الدكتور/احمد بن محمد علي من المملكة العربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

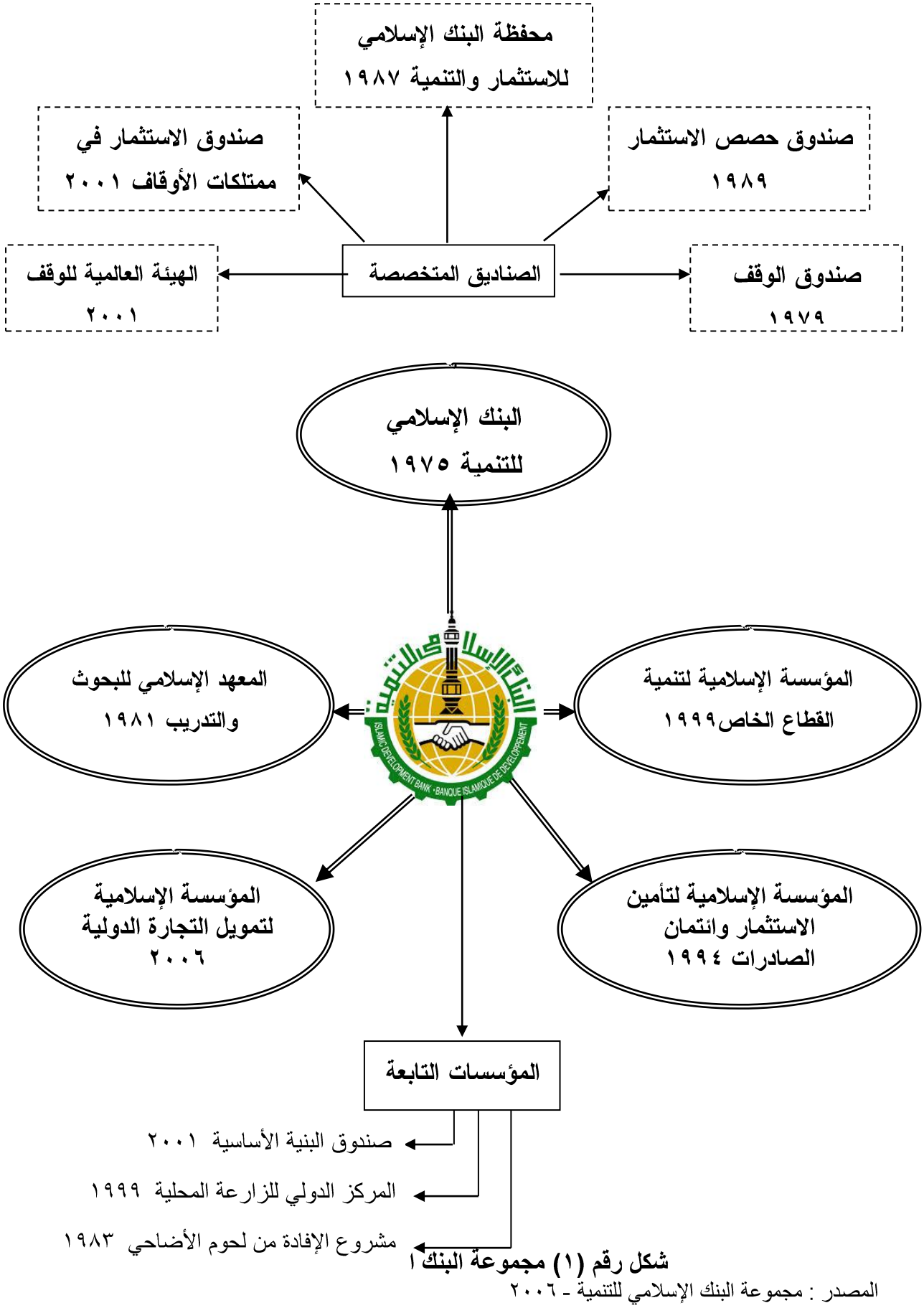

شكل رقم (١) مجموعة البنك ا

المصدر : مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - ٢٠٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: العضوية في البنك الإسلامي للتنمية وخصائص البنك

أولا: العضوية:

إن الشرط الأساسي للعضوية في البنك أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن تكتتب في رأسمال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين، وقد شهد البنك نموا تدريجيا في عضويته مع مرور الوقت، ففي حين كانت عضويته عند إنشائه في عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥) ٢٢ دولة فقط، زادت هذه العضوية لتصبح ٥٦ دولة في عام ١٤٣٣هـ (٢٠١٢) وجميع الأعضاء من الدول النامية التي تنتشر في أربع قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وجميع هذه الدول نامية، ومنها ٢٢ دولة تنتمي إلى فئة الدولة الأقل نموا بحسب تصنيف الأمم المتحدة لها، وعلاوة على ذلك يعتبر البنك ٦ دول أخرى أعضاء أقل نموا ويتعامل معها على هذا الأساس (فضل الله، ٢٠٠٦: ص٤-٥).

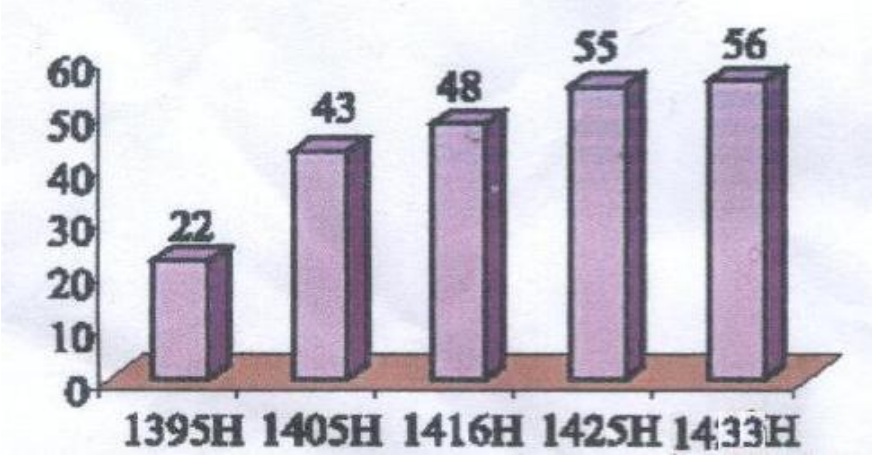

شكل (٢) تطور العضوية في مجموعة البنك

Source: (Islamic Development Bank, ٢٠١٢)

ثانيا: خصائص البنك:

من خلال ما سبق نستطيع تبيين ثلاثة ملامح أساسية ميزت مسيرة البنك الإسلامي للتنمية ووضعت أمامه تحديات كبرى، وهذه الملامح هي:

١- سعي البنك إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطته، وذلك انطلاقا من مواثيقه الأساسية وعمله المتواصل لتعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية في شتى أنحاء العالم بكل الوسائل الممكنة بالمساهمة في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية والمساهمة في رؤوس أموالها وتقديم العون الفني، كما ساهم البنك بفاعلية في إنشاء عدد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات التي تعمل على مساندة وتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، و هذا لا يعني خلو أنشطة البنك وعملياته من بعض المخالفات الشرعية بصورة كاملة (الصاوي،٢٠٠٦).

٢- يعتبر البنك نموذجاً هاماً للتعاون بين الدول الإسلامية، حيث أن الجانب الأكبر من رأس ماله مدفوع من قبل دول هي ذاتها دول نامية تسعى إلى مساعدة غير ها من الدول الأقل نمواً.

٣- تمثل الدول أقل نمواً نحو نصف عضوية البنك مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسالة التخفيف من حدة الفقر بمساعدة هذه الدول من أجل القيام بمعليات التنمية ورفع معدلات نموها، واستهداف الفئات الأكثر حرماناً.

ثالثا: تطور البنك:

تطور البنك الإسلامي للتنمية من مؤسسة وحيدة إلى مجموعة مكونة من عدد من المؤسسات والصناديق، وقد فرض هذا التطور تنوع الطلب على الخدمات التي يقدمها، ونمو وتنوع العمليات التي يضطلع بها، وتشمل مجموعة البنك الكيانات التالية (عبدالحق، ١٩٨٩):

١- أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية -البنك قائد المجموعة (١٩٧٥م) وهم أربعة:

أ) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (١٩٨١م)

ب) المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (١٩٩٤م)

ج) المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص(١٩٩٩م)

د) المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة (٢٠٠٦م)

٢- الصناديق المتخصصة للبنك الإسلامي للتنمية وتشمل:

أ) صندوق الوقف (١٩٧٩م)

ب) محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية (١٩٨٧م)

ج) صندوق حصص الاستثمار (١٩٨٩م)

د) صندوق استثمار ممتلكات الأوقاف (٢٠٠١م)

ه) الهيئة العالمية للوقف (٢٠٠١م)

و) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (٢٠٠٧م)

٣- المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية وتشمل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي الذي يديره البنك (١٩٨٣م)

ب. المركز الدولي للزراعة الملحية (١٩٩٩م)

ج. صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية (٢٠٠١م)

وسيأتي في المطلب التالي التعريف بهذه المؤسسات وبمهامها في إطار مجموعة البنك. (التقرير السنوي البنك الإسلامي للتنمية،٢٠١١- ٢٠١٢م)

رابعا: التوجهات الإستراتيجية للبنك:

درج البنك منذ إنشائه على وضع الاستراتيجيات والخطط متوسطة المدى لتعزيز أنشطته في الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي لشعوب تلك الدول، ولذلك وضع البنك في عام (١٤٣٣هـ٢٠١٢) ما سماه " الخطة الإستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية" لمواجهة التحديات الجديدة، التي تهدف التي رفع كفاءة أفراد المجموعة وتعزيز التنسيق بين أعضائها من أجل تحقيق الأثر الأفضل والأمثل للمساعدة التنموية في الدول الأعضاء.

وفي هذه الخطة عمد البنك إلى وضع الصياغة المناسبة التي تبرز رؤيته ورسالته وقيمة الأساسية وأهدافه الإستراتيجية، والمجالات ذات الأولوية في عمله على المدى المتوسط.

وقد أشرف البنك على الانتهاء من الإجراءات اللازمة لتبني رؤية البنك للعام ١٤٤٠ هـ وهي عبارة عن خطة إستراتيجية طولية المدى حشد لها مجموعة متميزة من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد لتحديد التحديات التي ستواجه الأمة الإسلامية (Islamic Bank Report,٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أعضاء مجموعة البنك والمؤسسات التابعة له

تمهيد:

تتكون مجموعة البنك من عدد من المؤسسات والصناديق المتخصصة لكل منها مهام خاصة وأحكام محددة تحكم عملياتها وأنشطتها، تجمعهم رؤية ورسالة واحدة، فمجموعة البنك تقوم من خلال هذه المؤسسات والصناديق المتخصصة بعدد من الأنشطة تشمل دعم التنمية الاقتصادية وتمويل المشروعات وتمويل التجارة وتأمين الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص والبحوث والتدريب وغير ذلك من الأنشطة.

المطلب الأول : مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

أولا: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تأسيسه: تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٠١ هـ ١٩٨١م تنفيذا للقرار رقم م/١٤-٩٩ الصادر عن مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثالث الذي انعقد في العاشر من ربيع الآخر عام ١٣٩٩هـ ١٤/آذار ١٩٧٩م، وقد باشر المعهد أعماله عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣.

هدفه: الغرض من إنشاء المعهد هو إجراء البحوث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء بالبنك.

وظائفه: أنيطت بالمعهد الوظائف والصلاحيات التالية:

١) تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية بغرض تطوير نماذج وطرق الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

٢) توفير التدريب للموظفين المهنيين وتنمية قدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي تلبية لاحتياجات هيئات البحوث والهيئات التي تطبق الشريعة الإسلامية في معاملاتها.

٣) تدريب الموظفين العاملين في مجالات النشاط التنموي في الدول الأعضاء في البنك.

٤) إنشاء مركز للمعلومات لتجميع وتنظيم ونشر المعلومات في المجالات المتصلة بميادين نشاطه.

٥) القيام بأية أعمال أخرى تساعده على تحقيق هدفه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكله التنظيمي: رئيس البنك الإسلامي للتنمية هو أيضا رئيس المعهد، كما أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك هو السلطة العليا التي ترسم سياساته.

ومن الناحية الإدارية: يضطلع بمسؤولية الإدارة العامة للمعهد مدير يعينه رئيس البنك بالتشاور مع مجلس المديرين التنفيذيين ويتألف المعهد من ثلاث شعب فنية هي: البحوث والتدريب والمعلومات والخدمات الإدارية، ومقر البنك جدة في المملكة العربية السعودية(التقرير السنوي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب/ البنك الإسلامية للتنمية ٢٠١٣).

ثانيا: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:

إن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات كيان مستقل ضمن (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) أنشأه البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في (منظمة التعاون الإسلامي) سنة ١٩٩٤م مؤسسة دولية تتمتع بشخصية قانونية كاملة ويقع مقرها بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية حيث بدأت المؤسسة أعمالها ١٩٩٥م، ووفقا لاتفاقية التأسيس يتمثل هدف المؤسسة في توسيع نطاق المعاملات التجارية التشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، ومن أجل تحقيق ذلك فإنها تقوم بتوفير الخدمات الآتية، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية:

- تأمين وإعادة تأمين قروض الصادرات من المخاطر المتعلقة بعدم استيفاء حصيلة بيع الصادرات الناجمة عن مخاطر تجارية(متعلقة بالمشتري) أو غير تجارية (مخاطر قطرية).
- تأمين وإعادة تأمين الاستثمارات ضد المخاطر القطرية وخاصة القيود على تحويل العملة، ونزع الملكية والحروب، والاضطرابات المدنية، ونقض الاتفاقات من قبل الحكومة المضيفة.

وتأمل المؤسسة أن تحقق الأهداف التي وضعتها من خلال إستراتيجية طويلة المدى، تقوم على المبادئ الموضحة أدناه.

أ) اعتماد إستراتيجية تسويق غير مباشرة، تسعى بموجبها المؤسسة للقيام بدور موزع جملة للخدمات التأمينية، في حين يترك البيع المباشر للوكلاء المحليين، ووكالات تأمين القروض على الصادرات في الدول الأعضاء المضيفة.

ب) تطوير منتجات جديدة مصممة لمواكبة احتياجات السوق.

ج) إدخال خدمات لترويج الاستثمار في الدول الأعضاء، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والهيئات الدولية ذات الصلة (التقرير السنوي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار/ البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مؤسسة كيان مستقل ضمن مجموعة للبنك الإسلامي للتنمية أنشئت سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م وبدأت تزاول أنشطتها منذ ٦ من شهر ربيع الآخر ١٤٢١هـ/ ٨ يوليو ٢٠٠٠م وتتمثل رسالة هذه المؤسسة في تكميل الدور الذي يضطلع به البنك الإسلامي للتنمية عن طريق تنمية وتشجيع القطاع الخاص، وسيله تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار في الدول الأعضاء.

ومن أهدافها:

أ. دعم التنمية الاقتصادية في دولها الأعضاء عن طريق إمدادها بالتمويل الذي يمكنها من النهوض بتنمية القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ب. تقديم المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع إنشاء وتطوير وتحديث القطاع الخاص.

ج. خلق فرص العمل وتعزيز القدرات التصديرية لهذه الدول.

د. تعمل المؤسسة على استقطاب المستثمرين لمشاركتها في تمويل المشروعات.

ه. إتباع أفضل الأساليب الإدارية إضافة إلى تدعيم دور اقتصاد السوق.

و. تعمل المؤسسة على استكمال نشاطات البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الوطنية في الدول الأعضاء.

ورسالة المؤسسة تكملة الدور الذي يقوم به البنك الإسلامي للتنمية عن طريق تنمية وتعزيز القطاع الخاص في الدول الأعضاء باعتباره أداة للنمو والازدهار الاقتصادي.

أما رؤية المؤسسة تتطلع المؤسسة إلى أن تصبح مؤسسة مالية إسلامية رائدة متعددة الأطراف في مجال تنمية القطاع الخاص بلغ إجمالي اعتمادات المؤسسة بنهاية عام ١٤٣٤هـ٣مليار دولار خصصت إلى ٢٦٧ مشروعاً، واعتمدت المؤسسة حوالي ٧٠% من استثماراتها بأسلوبين من أساليب التمويل وهما: أسهم رأس المال والتمويل لأجل، ويشمل إجمالي الاعتمادات المتراكمة بحسب نوعية التمويل ١١٣٦.٧ مليون دولار كمساهمة في رأس المال، و٩٦٩.١ مليون دولار كتمويل لأجل: ٦٣٢ مليون دولار كخط تمويل، و٢٦٥ مليون دولار كتمويل للشركات.

بلغت مدفوعات المؤسسة منذ إنشائها ما مجموعة ٣.١مليار دولار، وتتنوع المدفوعات بحسب أساليب التمويل، واستحوذت مشاريع المساهمة في رأس المال على النصيب الأكبر من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة المدفوعات إذ بلغت نسبتها ٤٣.٨% تليها عمليات التمويل لأجل بما يناهز ٢٥.٦%، بينما يتوزع باقي المدفوعات على أساليب التمويل الأخرى.

وفي نهاية عام ١٤٣٣ هـ كان البنك الإسلامي للتنمية يملك ٥٣.٣% (١٤٣٢ هـ٥٣%) من رأس المال المؤسسة المدفوع(التقرير السنوي ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م).

رابعا: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (المؤسسة): كيان مستقل مخصص لتمويل التجارة في كنف "مجموعة البنك"، وقد أنشئت سنة ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥م، وبدأت أنشطتها سنة ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨م، برأسمال مصرح به قدره ٣ مليارات دولار أمريكي، وهي تدعم تطوير الأسواق وتعزيز القدرات التجارية لدول "منظمة التعاون الإسلامي"، من أجل النهوض بالأهداف الإنمائية الإستراتيجية التي وضعتها مجموعة البنك، وتمارس المؤسسة أنشطتها وفق معايير عالمية الطراز، ورسالتها واضحة من مهمتها التي تتمثل في أن تكون حافز لتنمية التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي وبينها وبين باقي دول العالم، وتتطلع المؤسسة إلى أن تكون كيانا مكرسا لتزويد دول منظمة التعاون الإسلامي، بحلول تمكنها من سد احتياجاتها. والى الوفاء بوعدها الذي اتخذته شعارا، ألا وهو "تطوير التجارة وتحسين الظروف المعيشية"(www.itfc-idb.org).

كما في ٢٩ الحجة ١٤٣٣ هـ يمتلك البنك الإسلامي للتنمية ٣٨.١% من رأس المال المدفوع للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة وبذلك يسيطر البنك الإسلامي للتنمية على المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.

وتلعب دورا رياديا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق تمويل التجارة (مجلة جامعة دمشق، ٢٠١١).

أهدافها:

١- القيام بدور الميسر والمحفز من خلال خلق بيئة ملائمة ومساعدة لتنمية التجارة البينية عبر الأنشطة المختلفة لتنمية التجارة.

٢- تمويل العمليات التجارية من خلال التركيز على التجارة البينية بين الدول الأعضاء عبر البرامج المختلفة لتمويل التجارة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الصناديق المتخصصة للبنك الإسلامي للتنمية

أولا: صندوق الوقف:

عرف هذا الصندوق سابقا بصندوق الحساب الخاص، أو حساب المساعدة الخاص، الذي تأسس في سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء عن طريق تمويل برنامج المعونة الخاصة وبرامج المنح الدراسية ومنح البحوث والمساعدة الفنية، وكذا تمويل أنشطة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ومصادر إيرادات الصندوق هي:

١- العائد من النقد وما يعادله من الودائع الثابتة لدى البنوك التقليدية.

٢- الأرباح من الاستثمارات التي يديرها.

٣- صافي الدخل من ودائع صندوق حصص الاستثمار.

٤- الاستثمار في المرابحة والصناديق الأخرى.

وتستخدم موارد الصندوق من أجل دعم مختلف أنشطته وبرامج المعونة الخاصة ويتم التمويل في شكل منح غير مستردة.(البنك الإسلامي للتنمية- صندوق الوقف،٢٠١٢م)

ثانيا: محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية:

أنشئت محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية بموجب المادة ٢٣ من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وعملا بمذكرة التفاهم الموقعة من البنوك الإسلامية في عام ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ وتهدف المحفظة إلى تعبئة الأموال والسيولة المتاحة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومدخرات المستثمرين الأفراد وتوجيهها لتمويل المشروعات وعمليات التجارة للدول الأعضاء. (محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية – ٢٠١٢).

ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مضاربا بإدارة عمليات المحفظة التي تشمل تمويل التجارة والتمويل بالإجارة والبيع لأجل المساهمة في رأس المال والعمليات الاستثمارية والمشاركة في الأرباح والتمويل الجماعي.

يبلغ رأس المال المحفظة الثابت المدفوع ١٠٠ مليون دولار أمريكي ورأسمالها المتغير ٢٨٠ مليون دولار أمريكي وقد وضع البنك وديعة خاصة يأخذ منها في أي وقت حسب الحاجة تقدر ب(٢٥٠) مليون دولار أمريكي ويمكن القول بأن البنك يمول من خلال هذا الصندوق المؤسسات الخاصة(القطاع الخاص) في الدول الأعضاء وبشكل رئيسي والقطاع العام حالات معينة وقد كانت باكستان وتركيا هما اكبر الدول استفادة من تمويلات المحفظة، حيث مولت ٤٠ عملية لكل منهما على التوالي. (محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية – ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف المحفظة

تهدف محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية الى:

أ- تعبئة السيوله المتوفرة لدى النبوك والمؤسسات التمويلية الإسلامية لاستعمالها في عمليات التمويل السليمة.

ب- تنويع المصادر المالية لتحقيق عائد استثماري تجاري يوازي مخاطرها.(مجموعة البنك الإسلامي للتنمية- التقارير السنوية،٢٠١٢-٢٠١٣)

ثالثا: صندوق حصص الاستثمار

إنشاؤه:

أنشئ صندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار (الصندوق) عام ١٩٨٩م بموجب المادة (٢٣) من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية.

طبيعة الصندوق وشكله القانوني:

أنشئ صندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار كصندوق ائتماني بالدولار الأمريكي. ويديره البنك الإسلامي للتنمية وفقا لمفهوم المضاربة الإسلامية ووفقاً للوائح الصندوق. ويقوم البنك بدور المضارب فيعمل كمدير وأمين للصندوق.

حاملي الأسهم (حاملي الوحدات):

الاكتتاب في وحدات الصندوق مفتوح أمام المؤسسات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البنك مثل البنوك الإسلامية، والمؤسسات المالية، والجمعيات الخيرية، وصناديق معاشات الموظفين، والشركات الاستثمارية.

أهداف ونطاق الأنشطة:

يهدف الصندوق إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء بالبنك من خلال تجميع مدخرات المؤسسات والأفراد من المستثمرين، واستثمار هذه المدخرات في مشاريع إنتاجية بالدول الأعضاء ومن ثم يوفر للمستثمرين فرصاً استثمارية مربحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة.

وقد روعي عند اختيار محفظة الصندوق، أن يكون التركيز على الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل. كما يتم عمل استثمارات قصيرة الأجل وذلك بهدف واحد هو تعظيم العائد على الأرصدة النقدية التي تنتظر الاستثمارات المناسبة متوسطة وطويلة الأجل.

ويعطى الصندوق أفضلية للتوسع والتحديث للمرافق أو الشركات التي سجلت إنجازات. وبصفة عامة، تقتصر الاستثمارات التي يجريها الصندوق على الشركات الكبرى أو الرابحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجارياً، وعلى المشاريع ذات الجدوى والقابلة للاستمرارية، والمدعومة بضمان من بنوك تجارية من الدرجة الأولى مقبولة من البنك.

الربحية واستقرار الإيرادات:

أنشئ الصندوق كصندوق يحقق إيرادات ويهدف إلى توزيع أرباح مستقرة تقابل أو من الأفضل أن تفوق العائد على الأدوات الاستثمارية المشابهة ذات نفس الفئة من الأصول

وقد نجح الصندوق في تحقيق هذا الهدف بفضل العوامل الآتية:

- إيرادات مستقرة تتحقق بفضل مواعيد سداد محددة سلفا لعقود إجار وبيع لأجَل، اختيرت معظمها من محفظة البنك، استنادا إلى أسباب من بينها توفر سجل موثق بالسداد في مواعيد الاستحقاق.
- الإحلال المنتظم لعقود الإجارة والبيع لأجل التي يتم استحقاقها بعقود أخرى
- الاحتفاظ بحساب معادلة الأرباح الموزعة.

(http://www.isdb.org/irj/portal/anoynous)

رابعا: صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف:

أنشئ صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف في شهر ذي القعدة من عام ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١م بموجب المادة ٢٣ من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية.

طبيعة الصندوق وشكله القانوني:

وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف صندوق ائتماني بالدولار الأمريكي. ويديره البنك الإسلامي للتنمية وفقا لمفهوم المضاربة الإسلامية ونظم الصندوق. ويقوم البنك بدور المضارب ويعمل كمدير وأمين للصندوق.

حاملو الأسهم (المشاركون):

الاكتتاب في صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف مفتوح أمام وزارات ومديريات ومؤسسات الأوقاف، وكذلك أمام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

أهداف ونطاق الأنشطة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف من صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف هو التنمية والاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في ممتلكات الأوقاف ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء بالبنك وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

السوق المستهدفة:

يقدم الصندوق التمويل لتنمية ممتلكات الأوقاف في كل من الدول الأعضاء بالبنك والدول غير الأعضاء به.

هيكل رأس المال والموارد:

رأس المال المصرح به والمكتتب فيه للصندوق هو ٥٧ مليون دولار أمريكي تنقسم إلى ٥.٧٠٠ شهادة من فئة "أ" قيمة كل منها ١٠.٠٠٠ دولار أمريكي.

ويجوز للمضارب أن يعمل على تعبئة موارد إضافية للصندوق لاستثمارها في مشاريع ذات طبيعة خاصة، ويكون ذلك من خلال التمويل الجماعي، أو التمويل المشترك، أو بإصدار شهادات من فئة "ب"، تأخذ شكل شهادات مقارضة، أو شهادات إجارة.. الخ. ويجوز للمشاركين شراء الشهادات فئة "ب."

ولزيادة موارد الصندوق، قام البنك بتخصيص خط تمويل للصندوق قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي لاستخدامه في تمويل المشاريع التابعة للصندوق.

مراقبو الحسابات الخارجيون:

يقوم بتدقيق القوائم المالية للصندوق مكاتب ذات سمعة دولية تقوم بتدقيق ربع سنوي للحسابات وتدقيق القوائم المالية للصندوق في نهاية كل سنة مالية.

جدول (١) قائمة بالمشاركين في الصندوق (بالدولار الأمريكي)

م	اسم الهيئة المكتتبة	الدولة	مبلغ الاكتتاب	النسبة المئوية من المجموع
١	البنك الإسلامي للتنمية	السعودية	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	%٣٥.٠٩
٢	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	السعودية	١٥.٠٠٠.٠٠٠	%٢٦.٣٢
٣	الأمانة العامة للأوقاف في الكويت	الكويت	٥.٠٠٠.٠٠٠	%٨.٧٧
٤	بيت التمويل الكويتي	الكويت	٥.٠٠٠.٠٠٠	%٨.٧٧
٥	بنك فيصل الإسلامي المصري	مصر	٢.٠٠٠.٠٠٠	%٣.٥١
٦	الهيئة العامة للأوقاف	الإمارات	٢.٠٠٠.٠٠٠	%٣.٥١
٧	بنك البركة الإسلامي – البحرين	البحرين	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨	بنك البحرين الإسلامي	البحرين	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥
٩	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	الأردن	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥
١٠	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	الأردن	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥
١١	مصرف البحرين الشامل	البحرين	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥
١٢	بنك التضامن الإسلامي	السودان	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥
١٣	البنك الإسلامي العربي	فلسطين	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥
١٤	صندوق عمران موقوفات إيران	إيران	١.٠٠٠.٠٠٠	%١.٧٥
المجموع			٥٧.٠٠٠.٠٠٠	%١٠٠.٠٠

المصدر: (http://www.isdb.org/irj/portal/anoynous)

خامسا: الهيئة العالمية للوقف:

أنشئت الهيئة العامة للوقف، في شهر جمادي الآخرة ١٤٢٢هـ استجابة للحاجة إلى تأسيس كيان عالمي للوقف، بالتعاون مع الجهات المعنية بالأوقاف، سواء كانت منظمات حكومية أو غير حكومية أو أفراد من حبي الخير والمحسنين في القطاع الخاص.

أما أهداف الهيئة العالمية للوقف فهي:

١- تدعيم وتنشيط الأوقاف وتعزيز إسهامها في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية ودورها في مكافحة الفقر، بالإضافة إلى تدعيم المنظمات المعنية بالأوقاف في مجالات الخبرة والتنسيق.

٢- توفير الدعم للمنظمات والمشروعات والبرامج والأنشطة المتصلة بالمجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.

٣- توفير الدعم للدراسات والبحوث العلمية في المجالات المتصلة بالأوقاف.

٤- مساعدة الدول والمنظمات في وضع التشريعات المتصلة بالأوقاف.

ويشرف على الهيئة مجلس يشبه الجمعية العمومية للهيئة ويتألف من الواقفين الذين لا تقل مساهمة كل منهم عن مليون دولار أمريكي، و هذا المجلس، مجلس الواقفين، هو الذي يتولى انتخاب " مجلس النظارة" الذي هو بمثابة مجلس إدارة الهيئة.

أنشطة الهيئة العالمية للوقف:

- تنظيم الندوات للتعريف بالهيئة وأنشطتها.
- إعداد الخطوط الإرشادية لقانون الأوقاف بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمؤسسة العامة للأوقاف في الكويت.
- إعداد قاعدة بيانات عن الأوقاف بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعداد ميثاق الهيئة بالاستناد إلى مرئيات الواقفين والخبراء.
- إطلاق حملة ترويجية وتعريفية عن الوقف الدولي لخدمة القران الكريم، وذلك بالتعاون مع الجمعية الدولية لحفظ القران الكريم، (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية- الهيئة العالمية للوقف،٢٠١٢م).

سادسا: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (الصندوق): صندوق خاص أنشئ في إطار البنك الإسلامي للتنمية غايته الحد من الفقر في دولة الأعضاء من خلال:

- تشجيع النمو الذي يخدم الفقراء.
- الاهتمام بالتنمية البشرية، ولا سيما تحسين الرعاية الصحية والتعليم.
- تقديم الدعم المالي لتعزيز الطاقة الإنتاجية وتوفير موارد الدخل المستقرة للفقراء.

اتخذ قرار إنشاء الصندوق في الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة يومي ٥و٦ ذو القعدة ١٤٢٦هـ/٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٥ بمثابة صندوق خاص داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

إطلاق الصندوق وطبيعته:

- أطلق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية رسميا خلال الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، الذي عقد يومي ١٣/١٤ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ/٢٩و٣٠/ أيار/٢٠٠٧ في داكار، عاصمة السنغال، ويوجد مقره بجدة، بالمملكة العربية السعودية.
- أسس الصندوق كوقف (Trust) برأسمال أولي مستهدف قدره ١٠ مليارات دولار أمريكي، ويتوقع من جميع الدول الأعضاء في البنك الإعلان عن مساهماتها المالية في الصندوق وتقديم الدعم المالي والمعنوي لعملياته.
- يحدد مجال تركيز الصندوق محوران عامان، انسجاما مع رؤية البنك حتى عام ١٤٤٠ هـ هما: تحسين دخل الفقراء وتعزيزه وتشجيع تنمية رأس المال البشري.

يعامل الصندوق الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد لا تشمل الدخل والاستهلاك المنخفضين فحسب، وإنما تشمل أيضا الإنجاز المتدني في مجال حقوق الإنسان الأساسية ومنها: التعليم، والتغذية، والصحة الأساسية، والمياه والصرف الصحي، والسكن، والقدرة على تحمل الأزمات وانعدام الأمن، وسائر أشكال التنمية البشرية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليات الصندوق:

الاعتمادات سنة ١٤٣٢هـ/٢٠١١م: ٧عمليات قيمتها ١٨٢.٣١ مليون دولار أمريكي دفع منها الصندوق مبلغ ٤٥.٩٥مليون دولار أمريكي في ٧ دول أعضاء.

الاعتمادات التراكمية ١٤٢٩هـ-١٤٣٢هـ/٢٠٠٨م/٢٠١١م): ٢٥ عملية، قيمتها ٨٢١.٥٤ مليون دولار أمريكي دفع منها الصندوق مبلغ ١٤٦.٩١ مليون دولار أمريكي في ١٨ دولة عضوا.

موارده:

- **رأس المال الأولي المستهدف:** ١٠ مليارات دولار أمريكي.

التعهدات:

- ٢.٦٤ مليار دولار أمريكي ساهمت فيا ٤٢ دولة عضوا بمبلغ ١.٦٤ مليار دولار أمريكي، والبنك الإسلامي للتنمية (بمبلغ مليار دولار أمريكي).

المساهمات المدفوعة:

- سددت ٢٤ دواة عضو في البنك كامل مساهماتها في الصندوق، ولم تعلن ١٤ دولة عن مساهماتها فيه.
- بلغ مجموع المساهمات المدفوعة ١.٦٣ مليار دولار أمريكي، دفعت منها الدول الأعضاء ١.٢٢٣ مليار دولار أمريكي والبنك الإسلامي للتنمية ٠.٤ مليار دولار أمريكي (تقرير صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ٢٠١١).

الدخل: الدخل التشغيلي سنة ١٤٣٢هـ/٢٠١١م: ٣١.٨٨ مليون دولار أمريكي.

الدخل الصافي سنة ١٤٣٢هـ/٢٠١١م: ٣٠.٠٧ مليون دولار أمريكي.

العمليات سنة ١٤٣٢ هـ/٢٠١١م:

أهداف وبرامج الصندوق التضامن الإسلامي للتنمية: من أهداف الصندوق الرئيسة الحد من الفقر في الدول الأعضاء في البنك من خلال نهج للتعاون بين دول الجنوب، وينسجم ذلك النهج مع رؤية البنك حتى عام ١٤٤٠هـ/ ٢٠٢٠م، ومع رسالته التي تشمل على التمكين بوصفه قيمة أساسية، وتجعل من "التخفيف من حدة الفقر، هدفا استراتيجيا له، وتضع التنمية البشرية ضمن أولوياته لأجل ذلك، يتم تصميم مشاريع الصندوق وبرامجه بحيث يكون لها تأثير إيجابي واضح ومباشر على الفقراء، وهذا يقتضي تدخلات محددة الأهداف تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية، ولا سيما للفقراء في المناطق الريفية والحضرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشمل تدخلات الصندوق تمويل فرص العمل وتعزيز القدرات، خصوصا قدرات النساء والشباب، ومد الفقراء بمورد دخل مستدام يساعدهم على التخلص من الفقر، وتحسن البنى التحتية الأساسية الريفية ما قبل الحضرية كالصرف الصحي، وتوفير الماء الصالح للشرب، والحفاظ على البيئة وتوسيع خدمات التعليم والصحة، وفي الوقت ذاته بناء قدرات الفقراء وتوفير سبل العيش لهم (صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ٢٠١٢).

وفي سنة ١٤٣٢ هـ/٢٠١١م، اعتمدت ٧مشاريع بقيمة ٤٥.٩٥ مليون دولار أمريكي في ٧ دول أعضاء، مقابل ١١ مشروعا بمبلغ ٤٩.١٨ مليون دولار أمريكي اعتمدت في ١٠ دول في السنة السابقة.

واعترافاً بتعدد أوجه الفقر في الدول الأعضاء، ركزت هذه المشاريع على القطاعات الرئيسية التي تمثل جوهر جهود الصندوق في مجال مكافحة الفقر، وهذه القطاعات هي: التعليم، والصحة، والتنمية الريفية المتكاملة، وتوفير المياه الصرف الصحي، والنقل، والطاقة، وكان هدف الصندوق من هذا النهج يتمثل في ضرورة تعزيز وتشجيع تبني والتزام المجتمعات المحلية والمستفيدين المباشرين لهذه البرامج بما يضمن استدامة المشاريع بعد اكتمالها، وعد جانبا المساواة بين الجنسين وبناء القدرات مسالتين مشتركتين بين جميع المشاريع التي تم اعتمادها للمساهمة في إزاحة الحواجز التي تتعرض النساء في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولا سيما النساء الفقيرات في المناطق الريفية.(التقرير السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية صندوق التضامن الإسلامي للتنمية،٢٠١٢)

المطلب الثالث : المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية

أولا: مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدي والأضاحي

النشأة:

أنشئ مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدي والأضاحي عام ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م، وأسندت مهمة إدارته إلى البنك الإسلامي للتنمية، وشرف على أعمال المشروع لجنة الإفادة من الهدي والأضاحي المشكلة من عدد من الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

ويقع هذا المشروع الذي يديره البنك خارج نطاق عملياته العادية، ولكن حكومة المملكة العربية السعودية عهدت إلى البنك بإدارة المشروع، لما له من أهمية لدى الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء ويساعد المشروع حجاج بيت الله الحرام على أداء نسك الذحر وبعض الأعمال الأخرى المتصلة به ويشرف المشروع على الإفادة من الهدي والأضاحي وفقا للقواعد الشرعية الإسلامية المقررة، وتوزيعها لاحقا على الفقراء والمحتاجين في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول الأعضاء، وفي المجتمعات الإسلامية الأخرى في الدول غير الأعضاء. وفي كل عام يتم في نطاق هذا المشروع ذبح العديد من الأغنام ويتم توزيعه على الفقراء والمحتاجين في منطقة الحرم الشريف سنويا.(مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التقرير السنوي،٢٠١٣)

ثانيا: المركز الدولي للزراعة الملحية:

أنشئ المركز الدولي للزراعة الملحية في عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م كمركز لا يستهدف الربح ويعني بالبحوث التطبيقية والتنمية الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة والمناطق المتأثرة بالملوحة. ويوجد مقر المركز في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام ١٤٢٥هـ نجح المركز في تعبئة بعض الموارد لتعزيز التمويل الذي يوفره البنك الإسلامي للتنمية من أجل مشاريع البحث المتصلة بقضايا الملوحة في الدول الأعضاء وتمثل هذا النجاح في التزام الوكالات المانحة بتوفير ٣.٧ مليون دولار أمريكي للمركز للفترة ١٤٢٥-١٤٢٩هـ بغرض بناء القدرات ومواصلة مشاريع البحث والتطوير في الدول الأعضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن جل أو كل هذه المشاريع تنفذ بالتعاون والشراكة مع مؤسسات تابعة للدول الأعضاء وفي عام ١٤٢٥هـ قام المركز بتنفيذ بعض مشاريع البحث بالاشتراك مع سبعة مراكز للبحوث في خمس من الدول الأعضاء وهي بنغلادش والأردن وباكستان وإيران والإمارات العربية المتحدة.

وفي مجال خدمات المعلومات، يستضيف المركز على موقعه الشبكة العالمية للزراعة الملحية، وهي شبكة إلكترونية لربط الأفراد والمؤسسات التي تتقاسم الاهتمام العلمي بالموضوع.

أنشطة المركز الدولي للزراعة الملحية

- الخدمات الاستشارية: قام المركز بتوفير الخدمات الاستشارية لكل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبلدية أبو ظبي، وإدارة الأشغال العامة في أبو ظبي، والشركة الوطنية للربيان في المملكة العربية السعودية.
- تطوير قاعدة بيانات للتعريف بالعلماء الباحثين في مجال الزراعة الملحية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- الاشتراك في رعاية ندوة ليوم واحد حول التحديات والفرص أمام المنتجات الزراعية من الحقل إلى السوق في دبي بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة السمكية في دولة الإمارات العربية المتحدة. (http://www.isdb.org/irj/portal/anoynous)

ثالثا: صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية أنشئ عام (١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م) هو الأداة الاستثمارية الخاصة الأولى من نوعها التي تركز على تطوير البنية الأساسية في ٥٦ دولة عضوا في البنك الإسلامي للتنمية، تتولى إدارته "شركة الأسواق الناشئة بالبحرين .(EMP Bahrain) " وأنشئ الصندوق والشركة و"شركة إدارة السياسات (PMC) "في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري يمنح هذه الكيانات الثلاثة وضعاً خاصاً باعتبارها شركات معفاة من الضرائب وذات مسؤولية محدودة.

وتملك "شركة الأسواق الناشئة العالمية (EMP Global) "التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، ٦٠% من أسهم "شركة الأسواق الناشئة بالبحرين"، بينما يملك "بنك الشامل" البحريني الحصة المتبقية (٤٠%). وقد أنشأت "شركة الأسواق الناشئة بالبحرين" مكتباً إقليمياً آسيوياً للصندوق في بروناي دار السلام.

وتتولى "شركة إدارة السياسات"، التي يملك البنك الإسلامي للتنمية ٥١% من أسهمها وباقي الجهات الراعية للصندوق ٤٩% منها، وضع السياسات ومراقبة مدير الصندوق.

الصندوق:

الصندوق عبارة عن شركة توصية بسيطة برأسمال ملتزم به يبلغ ٥ر٧٣٠ مليون دولار أمريكي، وتمويل تكميلي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لا يمكن استخدامه إلا مقترناً برأس المال. وقد أنشئ الصندوق لمدة عشر سنوات، مع إمكانية تمديد هذه الفترة ثلاث سنوات إضافية.

وأسندت إلى مدير الصندوق مهمة بذل قصارى الجهد لاستخدام تقنيات التمويل الإسلامي في أي استثمار في رأس المال يقوم به الصندوق. والغرض من التمويل التكميلي تكملة الاستثمارات في رأس المال بتوفير تمويل إضافي تستخدم فيه أساليب التمويل الإسلامية، واستخدامه للمساعدة في تطوير أساليب تمويل جديدة بهدف توسيع نطاق أدوات التمويل المتفقة مع أحكام الشريعة وتمديد فترات الاستحقاق. ويسعى الصندوق إلى إقامة علاقات مع البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى لتشكيل تكتل كبير للتمويل الجماعي يتم اللجوء إليه في كل مشروع على حدة للمشاركة في تمويل المشاريع التي يساهم الصندوق في رأسمالها، بحيث يقوم هذا التكتل بترتيب تمويل إضافي إلى جانب الأموال المتاحة من التمويل التكميلي.

ويتمتع الصندوق بوضع يسمح له بالإسهام في تشجيع تطوير أسواق رأس المال الإقليمية. وبينما يعتزم الصندوق تنفيذ مشاريع المساهمة في رأس المال عن طريق عمليات إصدار عام، فإنه قد يقوم أيضاً، كلما كان ذلك مناسباً، بعمليات إدراج أسهم الشركات المعنية في سوق الأوراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية للدولة المضيفة، مع إمكانية إدراجها في سوق أو أكثر من الأسواق الإقليمية أو الدولية المفتوحة للشركات الأجنبية. وبحكم الحجم الكبير لمشاريع البينة الأساسية، فإن عمليات الإدراج في البورصة سوف تسهم في تطوير أسواق رأس المال في المنطقة، ويمكن إدراج أسهم هذه المشاريع في مؤشر للأسهم الإسلامية. كما يمكن كذلك أن تقوم الكيانات التي يستثمر فيها الصندوق بإدراج أدوات التمويل الإسلامية وأسهم المشاريع في سوق الأوراق المالية.

أهداف الصندوق:

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للصندوق في السعي إلى رفع قيمة رأس المال على المدى البعيد من خلال المساهمة في رؤوس الأموال والاستثمارات ذات الصلة التي تعنى بمشاريع البنية الأساسية والصناعات المرتبطة بها في الدول الأعضاء، إضافة إلى تشجيع استخدام أدوات التمويل الإسلامي في مشاريع البنية الأساسية. (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التقرير السنوي،٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : الهيكل المالي للبنك وأنشطته التمويلية التنموية

المطلب الأول : تطور رأس مال البنك ونشاطه التمويلي

تمهيد

يقدم البنك الإسلامي للتنمية عددا من أنشطة التمويلات التنموية المختلفة مثل العمليات العادية وتشمل المساهمة في رأس المال وتمويل المشروعات والمساعدات الفنية وعمليات تمويل التجارة وعمليات صندوق الوقف أو المساعدة الخاصة ويعمل من خلال مؤسساته المختلفة على دعم موارده العادية عن طريق تعبئة الأموال من خلال برامج وأدوات تمويلية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: تطور رأس مال البنك وموارده

١- تطور رأس مال البنك: شهد رأس مال البنك تطورا ملحوظا، و هذا دليل على تنامي أنشطة البنك وتعاون الدول الأعضاء من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للتمويل التنموي، فقد تطور رأس المال المصرح به ٣٠ مليار دينار إسلامي في سنة (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م) ، كذلك ارتفع رأس المال المكتتب به إلى١٧.٨مليار دينار إسلامي في نفس الفترة، وبلغ رأس المال المدفوع في نهاية عام ١٤٣٣ هـ ٤.٦ مليار دينار إسلامي ٥.٧٦.٣ مليار دولار، والشكل التالي يوضح التطور في رأس المال المكتتب به والمدفوع:

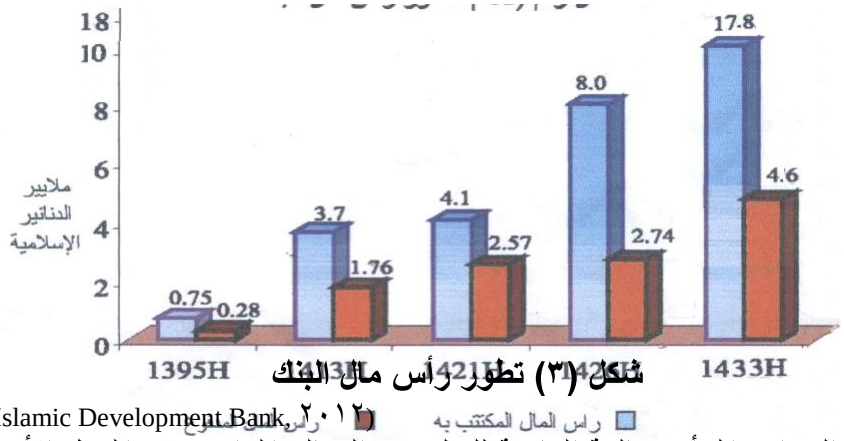

شكل (٣) تطور رأس مال البنك

Source: (Islamic Development Bank, ٢٠١٢)

وتتألف الموارد الرأس مالية العادية للبنك من المبالغ الواردة من الدول الأعضاء (أي رأس المال المدفوع واحتياطاته وأرباحه المستبقاة). وقد بلغت ٤.٦ مليار دينار إسلامي في عام ١٤٣٣هـ(٥.٧٦.٣ مليار دولار أمريكي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تعبئة الموارد:

يعمل البنك من خلال مؤسساته المختلفة على دعم موارده العادية عن طريق تعبئة الأموال من خلال برامج وأدوات تمويلية متنوعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد دفع الطلب المتزايد للتمويل التنموي من قبل الدول الأعضاء البنك لان يوجه قدرا كبيرا من مجهوداته لتطوير هذه الأدوات، وتشمل الأدوات المستعلمة الآن البرامج والصناديق الآتية:

- برنامج ودائع الاستثمار.
- محفظة البنوك الإسلامية.
- صندوق حصص الاستثمار.
- صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل البنية الأساس.
- برنامج تمويل الصادرات.
- صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف.
- صندوق التضامن الإسلامي.
- إصدار الصكوك.

ثالثا: تطور النشاط التمويلي التنموي للبنك:

يقوم البنك كمؤسسة مالية تنموية بتوجيه أنشطته واستغلال الموارد المتاحة لديه للقيام بوظائفه وتحقيق أهدافه المنصوص عليها سابقا والتي منها: دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، ويهتم البنك بصفة خاصة، كما رأينا سالفا في خطته الإستراتيجية، بالإنسان باعتبار انه المستهدف والمستفيد من التنمية، ولذلك فان التنمية البشرية تمثل محورا أساسيا لنشاط البنك ويتجلى ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر وبتمويل التعليم بكل مراحله والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والطرق وسائر المرافق الأساسية التي تحسن من مستوى حياة الإنسان، ويمارس البنك هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسة وهي:

١- العمليات العادية وتشمل تمويل المشروعات والمساعدة الفنية.

٢- عمليات تمويل التجارة.

٣- عمليات صندوق الوقف، أو المساعدة الخاصة.

وعرف حجم تمويل البنك تطورا متسمرا حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي للتمويلات التي اعتمدتها جميع نوافذ البنك حتى نهاية ١٤٣٣ هـ، (١٥١.٦٨٩.٣) مليون دولار، وقد توزع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا التمويل التراكمي كما يلي: (٤٢.٠٢٠.٩) مليون دولار لتمويل المشروعات والمساعدة الفنية بنسبة ٣٢% من حجم التمويلات و٤٤.٠٧٣.٤ مليون دولارلعمليات تمويل التجارة بنسبة ٤٧.١% و٧٢٥.٨ مليون دولار للمعونة الخاصة بنسبة ١.٥% ويوضح الجدول التالية عدد وحجم العمليات التي مولتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ بدء نشاط أعمال البنك التمويليه في العام ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م وحتى العام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

جدول (٢) موجز عمليات تمويل مجموعة البنك

(١٣٩٦-١٤٣٣هـ/ ١٩٧٦م-٢٠١٢م).

	المبالغ المعتمدة		
	العدد	ملايين الدنانير الإسلامية	ملايين الدولارات
١- تمويل المشروعات من الموارد العادية	٣٠٣٥	٢٢.٩١٤.٥	٣٣.٦١٨.٢
منها: التمويل من الصكوك	٢٣	٥٥٩.٤	٨٥١.٩
منها: مساعدة فنية	١٢٢٣	٢٨٧.١	٤٠٥.٧
٢- تمويل المشاريع من الصناديق والكيانات التابعة	٢٠٣٣	٢٢.٠٦٩.١	٢٩.٩٩٣.٤
٣- تمويل المشاريع الإجمالي لمجوعة البنك (١+٢)	٢٥٧٦	٢٨.٥٦٦.٣	٤٢.٠٢٠٩
٤- عمليات تمويل التجارة	٢٣٣٢	٣١.١٧٢.٧	٤٤.٠٧٣.٤
٥- عمليات المساعدة الخاصة	١٤٤٠	٥٥٦.٤	٧٢٥.٨
التمويل الإجمالي لمجموعة البنك	**١٢٦٦٢**	**١٠٦.١٢٥.٥**	**١٥١.٦٨٩.٣**

و بالنظر إلى التوز يع القطاعي لعمليات مجمو عة البنك الإ سلامي للتنمية لنفس الفترة السابقة نجد انه قد تم تخصيص ٢٦% من إجمالي التمويل للمرافق العامة في مجالات مد شبكات المياه، والطاقة الكهربائية، و مد أنابيب نقل الغاز، و شبكات الصرف الصحي،واستفاد القطاع الاجتماعي من ٢٣% من إجمالي التمو يل وتشمل هذه المرو عات مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومراكز التدريب المهني، والمؤسسات الصحية، في حين بلغت حصة قطاع النقل والمواصلات ١٨.٤% من التمويل لبناء الطرق والموانئ والسكك الحديدية و شبكات الاتصالات، وكان نصيب قطاع الزراعة ما نسبته ٨.٩% من إجمالي تمويل البنك وذلك يشمل مشاريع الري وإصلاح الأراضي وإنشاء نقاط المياه وحفر الآبار، وكان نصيب الصناعة والتعدين ١٣.٨% من التمويل وذهب باقي التمويل وهو ١٠.٢% إلى الخدمات المالية. (التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية،٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

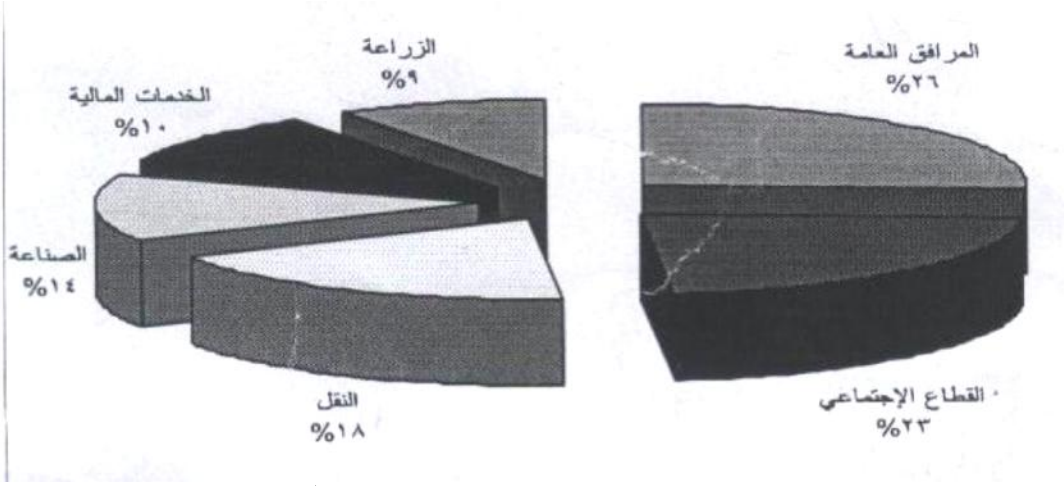

شكل (٤) المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل المشاريع بحسب القطاعات ١٣٩٦ ـ ١٤٣٣ هـ

المطلب الثاني: إنجازات البنك الإسلامي للتنمية

تمهيد:

إضافة إلى جهود البنك المنصبة على تمويل عملية التنمية في البلدان الإسلامية على الرغم من تواضع موارده المالية مقارنة بالمتطلبات المالية للتنمية الاقتصادية فان يمكن أن نسجل له العديد من الانجازات والمبادرات الهامة التي قام بها خلال مسيرته من أجل تحقيق أهدافه والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

أولا: الأهداف التي حققها البنك:

١- نمو ملحوظ في عدد الدول الأعضاء: ارتفع عدد الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من ٢٢ دولة إلى ٥٦ دولة.

٢- النمو الملحوظ في رأس المال وارتفاع حجم رأس المال المصرح به والمصدر والمكتتب فيه والمدفوع بصورة ملحوظة.

٣- حصل البنك على أعلى الدرجات في تصنيف الائتمان طويل الأجل وقصير الأجل من وكالة التصنيف Standard and Poor's وكان هذا التصنيف عام ٢٠٠٢م، ثم أصبح يتم تأكيده سنويا، ويرجع الفضل في ذلك إلى ميزانية البنك القوية وجودة أصوله ومكن هذا التصنيف من دخول أسواق رأس المال الدولية لتعبئة الموارد منها.

٤- في سنة ٢٠٠٤م صنف بنك التسويات الدولية البنك الإسلامي للتنمية " بنك تنمية متعدد الأطراف خال من المخاطر" وكان ذلك في إطار اتفاق بازل الجديد الخاص برؤوس الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- تتسم عضوية المؤسسة الأم (البنك الإسلامي للتنمية) بطابع عالمي إذ تنتشر الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية على قارات إفريقيا واسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

٦- وفي سنة ٢٠١٢ حصل البنك الإسلامي على أعلى تصنيف ائتماني (AAA) منحته إياه وكالات التصنيف الثلاث (ستناندر اند بروز) و(مديز) و(فيتش ريتفتش) و هو أمر يدل على الدعم القوي الذي يتلقاه من الدول الأعضاء على سلامة المالية وسياسة المتعلقة بإدارة المخاطر.

٧- عمل البنك على تشجيع المؤسسات والصناعة المالية الإسلامية، ويتجلى ذلك في:

أ. تطوير صيغ تمويل جديدة، فقد عمل البنك على استخدام صيغ تمويل متعددة ومتوافقة مع الشريعة، وكذلك قام بتطوير بعض البرامج من أجل تعبئة المزيد من الموارد، والجدول التالي يوضح هذه الصيغ والبرامج وتاريخ البدء باستخدامها:

جدول (٣) صيغ وبرامج التمويل في البنك الإسلامي للتنمية

السنة	أساليب وصيغ التمويل المستخدمة
١٩٧٦م	- القروض - المساهمة في رؤوس أموال المشروعات - التمويل المشترك
١٩٧٩م	إضافة إلى ما سبق: - الإجازة - تمويل عمليات الواردات
١٩٨٠م	إضافة إلى ما سبق: - تقاسم الأرباح
١٩٨٩م	إضافة إلى ما سبق: - البيع لأجل
١٩٩٦م	إضافة إلى ما سبق: - تمويل الصادرات
٢٠٠٣م	إضافة إلى ما سبق: - الاستصناع
٢٠٠٨م	إضافة إلى ما سبق: - عمليات المرابحة من مرحلتين
٢٠١٠م	إضافة إلى ما سبق: - تمويل عمليات تجارة ذات طابع خاص
٢٠١٢م	إضافة إلى ما سبق: - التمويل بأسلوب البناء والتشغيل ثم نقل الملكية - قروض + صندوق التضامن الإسلامي

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية

ب- المشاركة في رؤوس أموال البنوك الإسلامية، فقد أصبح للبنك حصص في رؤوس أموال ٢٩ بنكاً ومؤسسة مالية إسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- ساعد البنك في تأسيس ما أصبح يعرف بمؤسسات البنية الأساسية للصناعة المالية الإسلامية من أجل تعزيز مستوى الشفافية، ومعايير الضبط المؤسسي، وإدارة المخاطر، ومن هذه المؤسسات:

- هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية(البحرين، ١٤١١-١٩٩١).
- المجلس الإسلامي للخدمات المالية (ماليزيا ١٤٢٣-٢٠٠٢).
- الجمعية العامة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين، ١٤٢٢-٢٠٠١).
- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (البحرين ١٤٢٣-٢٠٠٢).
- مركز إدارة السيولة (البحرين ١٤٢٣-٢٠٠٢).
- السوق المالية الإسلامية الدولية (البحرين ١٤٢١-٢٠٠١).
- المركز الإسلامي الدولي للتوفيق والتحكيم التجاري (دبي، ١٤٢٥-٢٠٠٤).

ثانيا: برامج البنك:

١) مساعدة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، فقد وضع البنك في سنة ١٩٩٧، برنامجا مكثفا للمساعدة الفنية يمكن تلك الدول من الرفع من مواردها المؤسسية والبشرية المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية لتعزيز قدراتها التفاوضية.

٢) دعم البنك مبادرة الاتحاد الإفريقي التي أطلق عليها " الشراكة الاقتصادية للتنمية الإفريقية (النيباد) وقد جاء هذا الدعم فيها عرف " بإعلان واجادوجو" سنة ١٤٢٤-٢٠٠٢، وقد تعهدت مجموعة البنك بدفع مبلغ قدره ٠٢ مليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس التالية لاستثمارها في القطاعات الرئيسية بالدول الإفريقية الأقل نموا.

٣) قام البنك بالعديد من ترتيبات التمويل المشترك لعدد من المشاريع مع بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي...الخ، وخلال عام ١٤٢٦ هـ شارك البنك في تمويل ١٥ عملية في ١٢ دولة بالاشتراك مع مؤسسات أخرى بقيمة إجمالية تقدر ١.٦٨٨ مليون دولار أسهم البنك فيها ٣٦٨ مليون دولار أي بنسبة ٢٢%.

٤) أسهم البنك في العديد من عمليات تمويل الاحتياجات الطارئة للدول الأعضاء في حالات الكوارث الطبيعية فعلى سبيل المثال: اعتمد البنك مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي كمساعدة عاجلة للبلدان المتضررة من كارثة التسونامي، وساهم في برنامج تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل مساعدة الأطفال ضحايا التسونامي، واعتمد أيضا مساعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحكومة الباكستان بمبلغ ٥٠١.٦ مليون دولار أمريكي لإعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضربها في ٢٠٠٥/١٠/٨.

٥) اهتم البنك بتنمية الموارد البشرية للأمة من خلال تشجيعه على استخدام العلوم والتكنولوجيا من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، ولذلك وضع عددا من البرامج في هذا المجال تشمل تقديم المساعدة للعلماء والمنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا، وقام منذ سنة ١٤٢٣هـ لتخصيص جائزة باسم البنك في العلوم والتكنولوجيا قيمتها ١٠٠ ألف دولار تمنح لثلاث مؤسسات كل عام، إلى غير ذلك من البرامج والمبادرات.(البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية:

١) دراسة حمود (٢٠٠١) بعنوان: "إطار العولمة للاقتصاد الإسلامي".

قام الباحث بوضع مقترحات وآراء حول الدور المستقبلي للبنك الإسلامي للتنمية وقد تحدث بشكل موجز عن البنك وبرامجه ودورها في التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، ودور البنك أيضا في التوسط لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وكذلك تناول دوره في تدعيم العمل المصرفي الإسلامي، وفي خاتمة بحثه اقترح على الملتقى الإسلامي الذي قدم فيه هذا البحث عدة مقترحات حول هذا الموضوع، من أهمها دعم البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من أداء دوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي ومواجهة تحديات العولمة.

٢) دراسة راشد (٢٠٠٤) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة: نموذج البنك الإسلامي للتنمية".

هدفت الدراسة إلى معرفة البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة من خلال تناول الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية في عمليات التنمية.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على الأسلوب النظري التحليلي من خلال التطرق إلى واقع البنوك الإسلامية في العمل المصرفي، والبعد التنموي في المعاملات المالية، وتحديدا العمل المصرفي الإسلامي، إلى جانب تناول دور البنك الإسلامي للتنمية في النهوض في التنمية الشاملة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

بينت نتائج الدراسة أن البنك الإسلامي للتنمية يمتلك دورا مميزا في النهوض في التنمية الشاملة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تحرص البنوك الإسلامية على تبني أدوات وأساليب جديدة للعمل المصرفي بهدف السعي إلى زيادة قدرتها على منافسة البنوك التقليدية

٣) دراسة فضل الله (٢٠٠٦) بعنوان: "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية، إلى جانب معرفة التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية.

اعتمدت هذه الدراسة النظرية التحليلية من خلال التطرق إلى الأداء التنموي للاقتصاديات الإسلامية، والتعرف على أهم التطورات المؤسسية والتي تهدف إلى دعم التنمية، وبيان النشاط التمويلي للبنك، إلى جانب القيام بتقييم الأثر التنموي لتمويل البنك على الدول الأعضاء والتطرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم الصناعة المصرفية الإسلامية، وطبيعة التحديات المستقبلية التي قد تواجهها الصناعة المصرفية الإسلامية.

بينت نتائج الدراسة إلى أن البنك الإسلامي للتنمية في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفعيلها لدى الدول الأعضاء، وقد تبين أن من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية هو ضعف القرارات الاقتصادية والمالية لدى الدولة، على الأخص فيما يتعلق بمجال القوانين والتشريعات المتعلقة ببيئة عمل المصارف الإسلامية.

٤) دراسة داوود (٢٠٠٩) بعنوان: "المساعدات الإنمائية المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية إلى الأردن: دراسة تقييمة مقارنة".

هدفت هذا الدراسة إلى بيان أشكال المساعدات الإنمائية التي تلقاها الأردن من البنك الإسلامي للتنمية منذ بداية عملياته و هي الفترة من (١٩٧٦ -٢٠٠٨م) وتقييمها، وإضافة إلى مقارنة هذه المساعدات بالمساعدة الدولية والأجنبية والعربية من حيث حجمها، وتنوعها، وأسلوبها، وآثارها الاقتصادية لترشيح أفضلها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصف عمليات البنك الإسلامي للتنمية، وتحلل آثارها في الاقتصاد الأردني، كما اعتمدت المنهج المقارن للمقارنة بين المساعدات الإسلامية والمساعدات الأخرى، مستخدمة التحليل الاقتصادي القياسي، ومستعينة ببيانات وإحصائيات صادرة عن المنظمات والجهات المختصة.

وخلصت الدراسة إلى أن أثر المساعدات من البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي، كان ضعيف مقارنة بأثر المساعدات الأخرى والمساعدات من البنك الدولي، لكن صيغها التمويلية التي تقوم على أساس شرعي أقل خطراً في وقت الأزمات بالنسبة للمساعدات الأخرى، مما يستلزم ضرورة الاتجاه نحو البدائل الإسلامية المتاحة بدرجة اكبر من الاتجاه نحو المساعدات الأخرى، كونها قادرة على تغطية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى بشكل اكثر فعالية وإيجابية.

٥) دراسة عبادة (٢٠١٠) بعنوان: "تمويل التبادل التجاري في الأصول الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأهداف والخدمات التي تقوم بها البنوك من إمكانيات، وآلية توظيفها واستغلالها في مجال التجارة، وهدفت أيضاً إلى تتبع دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية، وكذلك بناء نموذج قياسي يوضح أثر التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية على التجارة الإجمالية والبينية للدول الإسلامية الأعضاء في البنك، وقد تبين أن البنوك الإسلامية تساهم مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية، ويمكن أن تؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوراً رائداً في مجال تمويل التجارة، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يساهم في دعم التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية الأعضاء وغير الأعضاء من خلال العمليات المعتمدة فيه.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١) دراسة Achilov (٢٠١٠) بعنوان:

Can Islam and Democracy Coexist? A Cross-National Analysis of Islamic Institutions in the Muslim World?

هدفت الدراسة للكشف عن مدى مساهمة البنوك والمؤسسات الإسلامية في تمويل المشاريع في دول العالم الإسلامي. وتم في هذه الدراسة تحليل بيانات البنوك والمؤسسات الإسلامية باستخدام مؤشر مالي من أجل الكشف عن مدى مساهمة البنوك والمؤسسات الإسلامية في ٤٩ دولة إسلامية حول العالم. أشارت النتائج إلى أن أصحاب المشاريع المختلفة يفضلون استخدام طرق التمويل الإسلامية لأنها تتوافق مع معتقداتهم الدينية. كما أشارت النتائج إلى أن مستوى تمويل المشاريع الصغيرة كان أعلى مقارنة مع تمويل المشاريع الكبيرة وأن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة يحملون معتقدات دينية إسلامية وبذلك يفضلون اللجوء إلى البنوك والمؤسسات التمويلية الإسلامية من أجل الحصول على قروض لمشاريعهم.

٢) دراسة Rahman et al. (٢٠١١) بعنوان:

"Socio – Economic Development Of Bangladesh: The Role of Islamic Bank Bangladesh Limited"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في بنغلادش.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المحققتين من قبل البنوك الإسلامية في بنغلادش، حيث تم التطرق إلى دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعرف على دورها في تطوير المشروعات الصغيرة، والتجارة الخارجية، وتمويل المنازل، كما وتم التطرق إلى دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التعرف على دورها في مجال الرعاية الصحية والبرامج التعليمية والمنح الدراسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينت نتائج الدراسة أن هناك دور كبير للبنوك الإسلامية في بنغلادش في تحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من خلال ما تملكه من إدارة جيدة وأداء مرتفع، ومن خلال تقديم لمختلف الخدمات لقاعدة كبيرة من العملاء.

٣) دراسة (٢٠١٣) Sarwer et al. بعنوان:

"Does Islamic Banking System Contributes to Economy Development"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الباكستان.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إجراء مجموعة من المقابلات مع مدراء ستة بنوك إسلامية في الباكستان، بحيث بلغ عدد المقابلات ستة مقابلات بواقع ثمانية أسئلة لكل مقابلة، تتعلق بمساهمة البنوك الإسلامية وتأثيرها في كل من التضخم، والبطالة، والتجارة، والناتج المحلي الإجمالي، والسياسة النقدية، وتشجيع الأفراد على التعامل معها، والتعامل مع الأزمة الاقتصادية، بينت نتائج المقابلات أن هناك (٥٠%) من المدراء يؤكدون على دور البنوك الإسلامية في التقليل من التضخم،(٨٣.٣٣%) من المدراء يعتقدون وجود الدور الإيجابي للبنوك الإسلامية في تخفيف حدة البطالة، بينما هناك (٣٣.٣٣%) من المدراء يعتقدون جودة تأثير إيجابي الإسلامية في التجارة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة تبين لنا أن معظم الدراسات قامت بتناول موضوع دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بشكل عام دون التركيز على دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وفي حدود علم الباحث لا توجد دراسات تناولت هذا الدور بالتطبيق على المملكة الأردنية الهاشمية بالتحديد، وهذه الدراسة حاولت التعمق في آليات البنك الإسلامي للتنمية ودوره، وطبيعة نظامه المصرفي، وأقسامه، وإدارته وأدائه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية

تمهيد:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت دول العالم كافة ضرورة وجود منهج للتخطيط المستقبلي لمواجهة متغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وبفعل الزخم الاقتصادي وسيطرة دول الغرب على الأسواق اكتسبت مسمى ""العالم الأول""، أما شرق أوربا فمع منهجيتها نحو التوجه المركزي لبناء الدولة الاشتراكية والتي تستطيع التحكم بالغايات المهمة للمجتمع فقد اكتسبت تسمية ""العالم الثاني""، أما باقي الدول فقد أطلق عليها ""العالم النامي"" أو ""العالم الثالث"" الذي يكون الوطن العربي محور دراستنا جزءاً منه.

وبمرور الزمن وجدت الدول في العالمين الأول والثاني نفسها في تقدم مستمر وتخصص معروف وإنتاج كبير فيما بدأت الرأسمالية بالنمو السريع وتجديد نفسها بعد أن أنجزت المهام العلمية والفكرية والتقنية الرأسمالية حتى بلورت ما يُسمى الآن بـ(العولمة) تحت مسميات كثيرة منها الثورة العلمية، والعالم قرية صغيرة، وبناء منظومات عالمية في الاتصالات وغيرها، كذلك حدثت تحولات كبيرة في شرق أوربا، بينما بقيت دول العالم الثالث النامية تحت تأثير صعود العالم على أكتافها تحلم بالتنمية وهذه هي مشكلتنا الحقيقية، ليس بسبب المنظرين ولكن بسبب المنفذين والمتنفذين وهذا هو أيضاً سبب تقاطعنا مع العالم الأول.

إن مفكري العالم الثالث لعبوا دوراً مهما في التنبيه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأبرزوا في نصائحهم انعكاسات الآثار السلبية للتخلف وما يعنيه من الفشل من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية، وبينوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة، كما بينوا طرق الخلاص من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : طبيعة التنمية الاقتصادية (المفاهيم والمحاور)

تمهيد:

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهي:

"عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب" (توادور، ٢٠٠٦: ٤٠).

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول أنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما أنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وفي ضوء التغييرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية علاوة على الاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغييرات والتحولات انعكاسات إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية.

ومنها الدول العربية الأمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب (توادور، ٢٠٠٦: ٤٠).

المطلب الأول : مفاهيم أخرى للتنمية

أولا: مصطلح التنمية:

إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور (كيم) الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح –مجتمع نام – مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن ببعضها البعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك، فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية) (جامع، ٢٠٠: ٤٩).

ثانيا: علم اقتصاد التنمية

يُعَد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وفي غاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص الإمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث (توادور، ٢٠٠٦: ٤٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : محاور اقتصاديات التنمية

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الأسئلة النظرية التي يتم تداولها من خلال دراسة هذا البحث، والذي سنجد الإجابات من خلال فصول هذا البحث ومن تلك المحاور:

١- الأداء الاقتصادي.

٢- اندماج الاقتصاديات العربية في تحديات العولمة.

٣- التكامل الاقتصادي العربي.

٤- البيئة السياسية والتنمية الاقتصادية العربية.

٥- الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي.

٦- النظريات الاقتصادية داخل المجتمع العربي.

٧- التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.

٨- البطالة.

٩- البنيان الاجتماعي العربي.

١٠- انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية.

١١- تنمية القطاعات الإستراتيجية.

١٢- وضع خطط شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات.

١٣- البحث والتطوير العلميين لحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي.

١٤- دعم الشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

١٥- استغلال ثروات البلاد العربية.

١٦- دراسة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.

١٧- دراسة فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.

١٨- دراسة مخاطر عدم الاستقرار السياسي.

إن الإجابة قد تكون غاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان العربية ومن خلالها يمكن وضع التحليلات والاستنتاجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيسة خاصة وأن كثيراً من البلدان العربية تشترك في كثير من الحالات مع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريات التقليدية إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : دور النظم الاجتماعية في عملية التنمية

إن النظم الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية يجب النظر إليها من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي للدولة، وأيضاً من خلال التطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، والنظام الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية و هي تحوي الاتجا هات الخاصة بالحياة والعمل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية والتقاليد الثقافيــة ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية (توادور، ٢٠٠٦: ٤٨).

وعلى حد تعبير المفكر الآندنوسي (سويرجايتوكو) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو: (إن نظرة للخلف عبر عدة سنين، فإنه يتضح لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو ومراحله ومع توافر المهارات ورؤوس الأموال فإن منظري التنمية قد أبدوا اهتماماً غير كافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية ولتقويــة القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنميـة) (توادور، ٢٠٠١: ٤٩).

المطلب الأول : أهمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية

أولا: الأهمية:

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

١- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
٢- توفير فرص عمل للمواطنين.
٣- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
٤- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
٥- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
٦- تسديد ديون الدولة.
٧- تحقيق الأمن القومي.

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
٢- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
٣- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
٤- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
٥- توفير الأمن والاستقرار.
٦- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني : عملية التخطيط التنموي

هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية وهناك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان النامية، إلا أننا وجدنا أن Tony Kiuick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط:

أولا: مميزات التخطيط:

١- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.
٢- تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.
٣- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.
٤- تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.
٥- لضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.
٦- في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مراحل التخطيط:

إن مراحل التخطيط كما يراها توني كويك:

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، إن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي والقطاعي والمشروع) تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط (توادور، ٢٠٠٦: ٧٠٥).

المطلب الثالث : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي national income إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الإنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة Process، الدخل القومي الحقيقي Real national income، الأجل الطويل Long term، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية Productivity per capital بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم. كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الإسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة (٧-٥ :Moier, ١٩٦٩).

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

١) **العمالة**: إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

٢) **رأس المال**: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، أن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار و هذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لان الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

٣) **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

٤) **الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق و عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

٥) **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع و خدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات (ويكيبيديا، ٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : العالم والتنمية الاقتصادية

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث اهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي:

يشير تعبير العالم الأول إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها وأن يُعترف بهذا المستوى عالميا. وتعدد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وايطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم.

تلخيص معنى تعبير العالم الثاني بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية

استعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة ١٩٥٢ في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

العالم الرابع أو الدول الأقل تطورا هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقا للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.

في السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثا (Newly industrialized countries)، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية.

حتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الثلاثة الآتية:

- متوسط دخل متدن للفرد (متوسط دخل وطني سنويا للفرد دون الـ ٧٥٠$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق ٩٠٠$ في ذلك المؤشر حتى تتمكن من الخروج من قائمة دول العالم الرابع).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضعف الموارد البشرية (بالاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم في ذلك البلد).
- اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثيراً ما تكون تلك الدول واقعة تحت أنظمة حكم دكتاتورية أو تحت حكم أمراء الحرب.

كانت النيجر في العام ٢٠٠٦ هي أقل دول العالم تطوراً. وإجمالاً هناك ٥٠ دولة في هذا التصنيف، معظم تلك الدول في آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا.

المطلب الأول : نظريات التنمية الاقتصادية

لابد من تناول عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نبين خلفية ما تم العمل به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية، وقد تم اختيار عدد منها وكما يأتي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

١) نظرية آدم سمث:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وإنْ هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ. القانون الطبيعي: اعتقد آدم سمث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سمث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب. تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج. تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

ه. عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم و هو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و. يفترض آدم سمث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل (ويكيبيديا، ٢٠٠٧).

٢) نظرية ميل:

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ. التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب. إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

ج. إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د. ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج (الموسوعة الحرة، ٢٠٠٧).

٣) النظرية الكلاسيكية:

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

ب. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج. تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د. ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سمث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

ه. يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تراكم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون (جامع، ٢٠٠٠، ٧٠٥).

١) نظرية شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

٢)النظرية الكنزية:

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

أ. الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

ج. سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د. المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج) (جامع، ٢٠٠٠: ٧٠٦).

٣) نظرية روستو:

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الآنطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع (Wikipedia, ٢٠٠٧).

إن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد أن يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخياً.

١) نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز إيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية(Wikipedia, ٢٠٠٧: ٢-١).

٧) نظرية نيلسون:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.
- عدم كفاية طرق الإنتاج.
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

٦) نظرية الدفعة القوية:

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن (توادرو، ٢٠٠٦: ١٤٤)

٧)نظرية النمو المتوازن:

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس (Moier, ١٩٦٩: ٥-٧).

٨) نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هير شمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية (Moier, ١٩٦٩: ٥-١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: النظريات المعاصرة:

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها برأيي تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي (توادور، ٢٠٠٦):

١) نظرية المراحل الخطية.

٢) نظرية نماذج التغيير الهيكلي.

٣) نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة.

٤) نظرية النمو الحديثة.

١- نظرية المراحل الخطيــة:

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من **خطة مارشال** التي من خلالها تمكنت دول أوربا أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة بعد الحرب (Wikipedia, ٢٠١٤).

مراحل النمو لروستو:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام ١٩٥٠ وحتى العام ١٩٦٠ وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعاد ها الاقتصادية بو ضعها دا خل خمس مجموعات هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام
- مرحلة الاندفاع نحو النضج
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير
- إن هذه المراحل بمجموعها هي نظرية للنمو الاقتصادي و هي ليست مراحل و صفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

٢- نظرية نماذج التغيير الهيكلي:

تركز هذه النظريــة على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطا عات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما (نظرية التغيير الهيكلي، ٢٠١٠: ١):

النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)

- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري)

نظريــة التنميــة لـ آرثر لويــس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Fei & Ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور(الفياض، ٢٠١٣: ٢):

_ إنه ثابت.

_ إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو ٣٠% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بإمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي، وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث(الفياض، ٢٠١٣: ٢-٣).

نظريــة هوليس تشينري:

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول الذموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكوميــة.
- حجم الدولـــة.
- المصادر الطبيعيــة.
- أهداف الدولـــة.
- التكنولوجيـــا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدوليــة..

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظريــة ما يأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

٣- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة (توادرو، ٢٠٠٦: ١٤٩):

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن النظرية تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل

صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

٤- نظريـــة النمـــو الحديثـــة:

تركز فكر الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

ثالثا: نظريات التنمية في العالم الثالث:

بعد استعرض عدد غير قليل من نظريات التنمية الاقتصادية في العالم، منها ما هو مصنف ضمن التراث العلمي الاقتصادي بالنظريات الكلاسيكية، ومنها ما هو حديث، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى السنوات القريبة من هذا التاريخ، حيث وجدت أن لكل نظرية مظاهر قوة وضعف، وأن كل نظرية جاءت لتعالج عيوب النظرية السابقة، وليس من الممكن أن يكون هناك إجماع على تعميم نظرية ما لكل دول العالم بعيداً عن البنى الارتكازية والمؤسسية لكل دولة، بل إن الاختلافات في التنظير الكبير لموضوع التنمية يجعل من هذا الموضوع ذا أهمية خاصة وذا رؤية مثيرة وسبباً لزيادة البحث عما هو أفضل ولا اختلاف في ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما استطعنا أن نتلمسه من بعض النظريات التي صممت للتصدير سواء عن قصد أم غير ذلك أنها مضرة بمصلحة اقتصاديات الدول النامية، أو في الأقل هي أقرب للضرر بالنتائج لما يجب أن تكون عليه من مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني نسف كل ما كتب من تنظير أو تجارب لأنشطة اقتصادية عالمية، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى حقيقة إمكانية التعامل معها بعد أجراء التعديلات المناسبة التي تتلاءم والخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية التي تتميز بها دول العالم الثالث، وهذا يعني أن في عملية التنمية لدول العالم الثالث توازنات إنتاجية وسوقية وسعرية يجب الأخذ بها، إلى جانب التدخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية والسياسة السعرية والعمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها.

ومما يلاحظ على بعض النظريات أنها أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة، ولم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، وحيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلة للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات البلد الاقتصادية كان بإمكانها تحقيق استراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي، إذ إن الدول النامية ومنها بلدان الوطن العربي تمتلك الأسباب الموضوعية في رسم السياسات الاقتصادية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي باستثناء دور الدولة،وحيث أن إرادة الدولة التي ترى أن معالجة الفساد وعدم الكفاءة وإيجاد الحوافز الاقتصادية المناسبة وخصخصة بعض المشاريع الإنتاجية والخدمية واتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية مع حماية المنتوج المحلي والتركيز على الصناعات التصديرية والترحيب بالمستثمرين وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية والاقتصادية، ستؤدي إلى توازن واستمرار في عملية النمو الاقتصادي، ولا بد من التذكير بنظرية المثال الكاذب الذي يضع الحلول المعقدة أو التي تقود إلى نتائج عكسية في دول العالم الثالث فيما لو اعتمدت هذه الدول على استيراد الخطط الاقتصادية الجاهزة من دول العالم الأول، ولنا من اقتصاديات الصين وماليزيا خير تجربة لما ذهبنا إليه (عندما استقلت الصين عام ١٩٤٩ كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحرب والتضخم وكان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحراوية، وعشرها فقط هو المزروع، كان الاعتماد الرئيس في البناء على التجربة السوفيتية سرعان ما تلاشت بسبب الخلافات السياسية، وتمكنت الدولة من الاعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية، وبعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيدلوجية محددة وهي مقاطعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات الأجنبية وفي العام ١٩٧٥ وضعت الحكومة خطة حتى العام ٢٠٠٠ لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وعرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، وكانت على أربع مراحل، وكانت مضامينها تركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي وتأكيد زيادة الدخل الشخصي وزيادة الاستهلاك، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية، وكانت نتيجة هذه الإصلاحات المبنية على الخلط بين الاتجاه المركزي والمبادرة أن تكون الصين في الوقت الحاضر ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة لاعباً دولياً بارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة، وتنتج المصانع الصينية الآن ٧٠% من الألعاب والدمى في العالم و٦٠% من الدراجات الهوائية ونصف إنتاج العالم من الأحذية وثلث إنتاجه من الحقائب، ويستحيل في العادة أن تجد منتجات غير صينية من هذه الأصناف على رفوف المتاجر في العالم، ومع ذلك فليست الصناعات المتواضعة هي الوحيدة التي تلعب بها الصين دوراً مهماً في العالم، إذ أنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات وخمس إنتاجه من البرادات ونصف إنتاجه من الأفران وكل هذه المنتجات هي الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين، وأخيراً نقول إن إنتاج الصين لن يكون باتجاه التقدم أفقياً، ولا بد من التذكير بشعار ماوتسي تونغ "اتجه بشكل ملتو لكن اتجه للأمام بشكل صريح(ثابت، ١٩٩٢: ٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : التنمية المستدامة

لم يتطرق تعريف التنمية الوارد في بداية الفصل إلى حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية موضوعة بحث التعريفات السابقة، وفي جانب العلوم الاقتصادية الحديثة التي تناولها الاقتصاديون خلال القرن الحادي والعشرين جاء مصطلح التنمية المستدامة الذي لا بد من التعريج على مفهومه خاصة فيما يتعلق منه بحدود البحث في المنطقة العربية.

تضمن تقرير Brandt land سمي هذا التقرير باسم السيدة Harlem Brandtland رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة ١٩٨٣) خلال العام ١٩٨٧ لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

كان التقرير على أساس عمل مؤتمر (ريو/البرازيل) سنة ١٩٩٢ الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين) الذي أسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة.

أما قمة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا في ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض الذظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

ومن خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة)
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع)
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها)
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع)
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك مفهوم آخر للتنمية المستدامة يختلف كثيراً عما ورد مفاده أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالوطن العربي فإن هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال في وجود معوقات أو محددات للتنمية عموماً ومنها (ويكيبيديا، ٢٠١٣):

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.
- البيئة السياسية.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.
- العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : التنمية الاقتصادية في الأردن

تمهيد:

في الفترة ٢٩-٣١ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٦ عقدت القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبوركت كأهم اجتماع بعقد للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للمنطقة كمقدمة لسلام والأمن والاستقرار، وقد برز البعد السياسي لهذا من خلال المساندة التامة لها من قبل الإدارة الأمريكية، القوة السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم، والمشاركة الداخلية للمساهمين في عملية السلام، وابتعدت كل من سوريا ولبنان عن هذا اللقاء لأسباب سياسية، ولأسباب سياسية أبعدت أطراف أخرى (الجلبي وآخرون، ١٩٩٦: ١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قيل آنذاك أن الهدف الأساسي من هذه القمة هو إتاحة الفرصة أمام الشركاء التجاريين – دوليين – وإقليميين – للتباحث في آفاق التنمية والتعاون فيما بين دولهم.

وقد خصص الاتحاد الأوروبي ١٢ مليار دولار آنذاك قروض ومساعدات لدعم مشاريع التنمية في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط خلال السنوات الخمس المقلبة اعتبارا من عام ١٩٩٦-٢٠٠١، وعندما شهدت المنطقة سلسلة من الاضطرابات الكبيرة خلال القرون المتتالية وبقيت المنطقة دوما مركز الأحداث، الأمر الذي ترك آثار واضحة على أوضاع المنطقة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا يمكن التغاضي عنها في تقييم الأوضاع الحالية والآفاق المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط عموما والأردن خصوصاً (الجلبي وآخرون، ١٩٩٦: ١٤).

أولا: مدخل نظري: " نظرية التنمية الاقتصادية":

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسات عامة والعلاقات بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة. يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وارتفاع التمرين ونشاطات الإعلام تزيد النظم فاعلية وشرعية بالنسبة فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه وتركز على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع، حيث ذهب أنصار هذه النظرية إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمرين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية مهمتها سير الشأن السياسي وأحواله راغبة في أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين المنتخبين والمعنيين، فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة وأي ثقافة ديمقراطية لا يستطيع النظام تجاهلها (البدراين، ٢٠٠٩: ٢٠-٢١).

اتفق أصحاب هذه النظرية على عدة أمور: أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، وكان أقوى المدافعين عن هذه النظرية هو (سيمور مارتن) الذي قال: أن هناك علاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية مؤكدا أن العامل الاقتصادي هو بسبب استقرار الديمقراطيات الغربية وبينما ذهب آخرون وفي مقدمتهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(صاموئيل هنتجون) بدور إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية والزعامة السياسية التي تجعلها حقيقة أو فعلية (البدراين، ٢٠٠٩: ٢١).

ثانيا: مخطط التنمية الاقتصادية في الأردن:

إن التخطيط الاقتصادي من المواضيع الجديدة التي لا تزال في دور التكوين والتطور، وذلك رغما عن الأهمية التي يسنها في تنظيم النشاطات الاقتصادية، وفي دفع عجلة تقدم الإمكانيات المتوافرة والمتطلبات اللازمة، وليس جديرا أن يقال نوع الأسلوب الذي سيتبع في التخطيط، بالنسبة لأي دولة من الدول، إنما يخضع للنظام السياسي والاقتصادي المتتبع في أي من هذه الدول، وبديهي أن الأسلوب الذي يتوجب انتهاجه عند وضع أي مخطط اقتصادي في الأردن ينبغي أن يتركز أولا على طبيعة الاقتصاد الأردني والعوامل المؤثرة فيه، واعتماده في الوقت نفسه على وجود مصادر ثابتة للتدخل يمكن الاعتماد عليها في تخصيص مبالغ معينة في كل سنة للتنمية الاقتصادية، ويترتب على المسؤولين عند وضع أي مخطط للتنمية، إن لا تغفل أبصارهم عن الصعوبات التي تتعرض سبيلهم بسبب عدم وجود مصادر ثابتة يمكن أن تعول عليها الدولة في تمويل مشاريعها الكبيرة، وأيضا بسبب العوامل الطبيعية التي تؤثر على المحاصيل الزراعية فتجعلها غزيرة في بعض السنوات وضئيلة في سنوات أخرى. شاهد على ذلك (الدجاني، ٢٠١٤: ١-٢).

أولا: أن الدخل الوطني من القطاع الزراعي لسنة ١٩٥٩ قدر بنحو ١٥% من الدخل العام، بينما ترتفع هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا في السنوات التي يكون المحصول الزراعي جيدا، وإذا علمنا أن الأردن يعتمد على ما يقارب ٥٧% من صادراته على المحاصيل الزراعية، فان صورة البلاد تبدو أن دخلها الوطني يندرج تحت عوامل طبيعية لا سيطرة لأحد عليها.

ثانيا: إن الدخل الوطني من القطاع الحكومي يشكل ٢٦% فقط من المجموع العام تقريبا،وهذا الدخل يعتمد بدوره على المساعدات المالية الأجنبية.

ثالثا: إن ما يزيد عن ٥٠% من الأموال المقدرة للاستثمار خلال السنوات الخمس القادمة ستأتي من مصادر خاصة وأهلية خارجية عن النطاق الحكومي الرسمي.

وهذه تخضع بدورها لمؤثرات فردية واعتبارات تمس شؤون الفرد وتقديراته الشخصية للأرباح التي يستطيع الحصول عليها في ضوء المساعدات التي تستطيع الدولة تقديمها.

رابعا: أن القسم الأكبر من المخطط الذي يجري إعداده في الوقت الحاضر سيتم تنظميه بصورة مبدئية استنادا إلى المعلومات المتوافرة حاليا، و هي معلومات لا تعتبر شاملة وكاملة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقت الحاضر بسبب ضرورة دعهما بمعلومات أساسية ومهمة لا تتوافر في الوقت الحاضر بالذات، وأن تكون هي الآن موضع مراجعة ودراسة جدية، ومن ذلك الدخل الوطني والقوى البشرية وتعداد السكان وما إليها.

خامسا: إن قيمة المساعدات الخارجية المقدرة لتنفيذ بعض المشاريع لا تتوافر عنها معلومات ثابتة في ضوء العوامل التي سبق ذكرها.

ثالثا : اقتصاد الأردن:

نما الاقتصاد الأردني منذ عام ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بمقدار ١٠% وذلك بسبب إبرام الأردن لاتفاقيات تجارية واقتصادية وزراعية مع الولايات المتحدة وكندا وسنغافورة وماليزيا والاتحاد الأوروبي والدول العربية وتركيا، وهناك المزيد من الاتفاقيات التجارية حول التجارة الحرة المخطط لها مع كل من فلسطين والعراق ولبنان وباكستان ومجلس التعاون الخليجي كما أن الأردن هو عضو في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واتفاقية أغادير.

كما يتمتع الأردن بوضع متقدم مع الاتحاد الأوروبي من ناحية الاستثمارات والاتفاقيات التجارية الأمر الذي ساهم في النمو الاقتصادي للمملكة إلى جانب التكامل الوثيق مع مجلس التعاون الخليجي والدخول إلى أسواقه الذي حقق فوائد اقتصادية هائلة للاقتصاد الأردني، والاقتصاد الأردني هو اقتصاد المعرفة السائر على درب تطوير التعليم، الخصخصة، التحرر الاقتصادي المستمر مع إعادة الهيكلة الاقتصادية لضمان مسار إلى اقتصاد قائم على المعرفة (ويكيبيديا، ٢٠١٤).

أما العقبات التي تعترض الاقتصاد الأردني فهي مصادر المياه الشحيحة، والاعتماد الكامل على الواردات النفطية من أجل الحصول على الطاقة، وعدم الاستقرار الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : بيان حجم الدعم المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

بيان حجم الدعم المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية

تمهيد:

تبنى البنك الإسلامية للتنمية منذ عام ١٩٧٦ إطار استراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لغايات تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعزيز الصناعة والمؤسسات المالية الإسلامية وتخفيف الفقر وتعزيز التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الإسلامي لتنمية لتحقيق هذه الأهداف التي تركز على المجموعة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية على مجالات ذات أولوية وهي التنمية البشرية للزراعة والصناعة وتحديد الأمن الغذائي وتنمية البنية الأساسية والتجارة وتنمية القطاع الخاص والبحوث والتطوير في مجال الاقتصاد والعمل المصرفي والتمويل الإسلامي.

التعاون بين الأردن والبنك الإسلامي للتنمية

يبلغ رأس مال البنك الإسلامي للتنمية المصرح به (٣٠) مليار دينار إسلامي كما وبلغ حجم اكتتاب الأردن في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية كما هو في ٢٠١٢/١١/١٤ (٧٨.٥) مليون دينار إسلامي بعدد أسهم بغت (٧٨٥٠) سهما وبنسبة مئوية قدرها (٠.٤٤%) من إجمالي رأس مال البنك المصرح به، إذ يعد الأردن من الدول الأعضاء المؤسسين للبنك، ومن الأوائل الذين باشروا الانضمام لمجموعة البنك الإسلامي لتنمية، ويبين الجدول رقم (٤) حجم ساهمة الأردن العضو في رأس مال مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الجدول (٤) حجم مساهمة الأردن العضو في رأس مال مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

المؤسسة	إجمالي المساهمة	حجم رأس المال المدفوع كما هو في ٢٠١٣/٨/٢٥
البنك الإسلامي للتنمية	٧٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار إسلامي	٢٢,٦٤٩,٢٠٠,٠٠٠ دينار إسلامي
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	١,٥٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	١,٣٦٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار إسلامي	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار إسلامي
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	٦١٢,٢٦١,٠٠٠ دولار أمريكي

المصدر: بيانات البنك المركزي الأردني لعام ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر البنك الإسلامي بمؤسساته المختلفة أحد ابرز الشركاء في دعم الجهود التنموية التي تبذلها الحكومة الأردنية، حيث بلغ حجم المساعدات والقروض التي قدمها البنك للأردن خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٣ حوالي ٨٠١.٥ مليون دولار، وذلك من خلال التمويل الميسر (القرض الحسن) والمنح. وقد توزعت المشاريع الممولة من البنك على قطاعات الصحة والمياه والزراعة والإسكان والتعليم والطاقة والبنية التحتية والطاقة. ويبين الجدول رقم (٥) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية والمنفذة في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣.

الجدول (٥) بعض المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٣

قروض حسنة ومنح (بالمليون دولار)

السنة	اسم المشروع	قروض ميسرة	منح	الوضع الحالي
٢٠٠٢	المكتبة المركزية لجامعة العلوم والتكنولوجيا.	١٠.٤٧		انتهى العمل بالمشروع
٢٠٠٥	مشروع مستشفى الأطفال.	٩		انتهى العمل بالمشروع
٢٠٠٦	مشروع مستشفى الزرقاء الحكومي من خلال عمليتي قرض حسن وبيع لأجل.	٣٩.٢		ما زال المشروع قائماً
٢٠٠٨	مشروع دعم قطاع نقل الكهرباء من خلال عمليتي إجارة وقرض حسن*.	٦٣		ما زال المشروع قائماً
	مشروع الدعم المؤسسي لمركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.		٠.٢٣٧	انتهى العمل بالمشروع
٢٠٠٩	مشروع دعم التمويل الدقيق (الميكروي).	١٠		ما زال المشروع قائماً
	مشروع دعم التمويل الدقيق (الميكروي) لصالح صندوق التنمية والتشغيل.		٠.٣٥٠	ما زال المشروع قائماً
	مشروع بناء قدرات المزارعين في منطقة المدورة لصالح مؤسسة نهر الأردن.		٠.٣٠	ما زال المشروع قائماً
٢٠١٠	مشروع بناء قدرات المجتمعات المحلية في محافظتي البلقاء وعجلون لصالح الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.		٠.٣٠	ما زال المشروع قائماً
	مشروع مستشفى الزرقاء الحكومي	١٨.٦٦٦		ما زال المشروع قائماً
٢٠١٣	تمويل مؤتمر الطاقة المتجددة ومستقبلها في العالم العربي.		٠.٠٣٠	انتهى العمل بالمشروع
	بتمويل ورشة عمل في الجامعة الأردنية بعنوان (Computer-Aided-Drug-Design).		٠.٠١٠	انتهى العمل بالمشروع
	مشروع سيناريوهات الأردن ٢٠٣٠.		٠.٠٦٠	انتهى العمل بالمشروع

المصدر: سجلات ووثائق لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

*** قروض بكفالة الحكومة.**

يمنح البنك الإسلامي للتنمية منح دراسية للأردن ضمن برنامج منح للمتفوقين في مجال العلوم والتقانة لتمويل الالتحاق ببرنامج درجة الدكتوراه، والأبحاث ما بعد درجة الدكتوراه، يستهدف فيها الوزارات، والمؤسسات العامة والجامعات، والقطاع الخاص، وذلك ضمن معايير ومنهجيات محددة، إضافة إلى الدورات التدريبية التي يمنحها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. ويبين الجدول رقم (٦) تعداد الأردنيين المستفيدين من البعثات الدراسية والدورات التدريبية التي يقدمها البنك خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٦) تعداد الأردنيين المستفيدين من البعثات الدراسية والدورات التدريبية التي يقدمها البنك خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢

السنة	الدرجة العلمية/ الدورة التدريبية	عدد المرشحين	عدد الذين تم الموافقة على طلبهم
٢٠٠٨	دورات تدريبية	١٩	١٠
٢٠٠٩	دورات تدريبية	٣٢	٧
٢٠١٠	دكتوراه	٢١	٥
٢٠١١	دكتوراه	١٤	٢
	أبحاث بعد الدكتوراه	٢	١
٢٠١٢	دكتوراه	١٤	٤
	أبحاث بعد الدكتوراه	١	٠
المجموع	ــــــــــــ	**١٠٣**	**٢٩**

المصدر: سجلات وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ مديرية التعاون الدولي.

*** مشاريع البنك الإسلامي للتنمية المنفذة في الأردن من تاريخ ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠١٤:**

جدول (٧) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع المالي والإدارة العامة المركزية للفترة (١٩٧٩- ٢٠٠١)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	بنك التنمية الصناعي الأردني	المالي	٦,٤٥١,٠٠٠	١٩٧٩/٣/١٠
٢	تصاميم هندسية S.F، لمجمع تجاري لوزارة الأوقاف	الإدارة العامة المركزية	٥٠٠,٠٠٠	١٩٨٤/٤/٢٣
٣	مشروع بناء القدرات لوزارة التخطيط	الإدارة العامة المركزية	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٠١/١٠/٧
المجموع			**٧,٢٣١,٠٠٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(٧) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع المالي والإدارة العامة المركزية للفترة (١٩٧٩- ٢٠٠١) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (٧,٢٣١,٠٠٠) دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٨) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع المياه والصرف الصحي للفترة (١٩٨٢- ١٩٩٤)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	إمدادات الماء والصرف الصحي الزرقاء الرصيفة المرحلة الأولى	المياه والصرف الصحي	٩٩,٣٠٠,٠٠٠	١٩٨٢/٥/٢١
٢	التصاميم الهندسية الأولية لمشروع إمدادات المياه	المياه والصرف الصحي	٧٣٠,٠٠٠	١٩٩٢/٩/١٧
٣	المياه الجوفية في وادي عربة	المياه والصرف الصحي	١,٥٦٧,٠٠٠	١٩٩٤/٣/٢٧
	المجموع		**١٠١,٥٩٧,٠٠٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(٨) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع المياه والصرف الصحي للفترة (١٩٨٢- ١٩٩٤) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (**١٠١,٥٩٧,٠٠٠**) دولار أمريكي.

جدول (٩) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الطاقة للفترة (١٩٩٤-٢٠٠٩)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	مشروع توسعة محطة توليد طاقة الريشة ورحاب	الطاقة	٤٣,٧٨٠,٠٠٠	١٩٩٤/٣/٢٧
٢	توسعة محطة الطاقة الحرارية في العقبة	الطاقة	٣١٨,٦٦٠,٠٠٠	١٩٩٥/٦/٢٣
٣	مشروع محطة كهرباء رحاب	الطاقة	٤٢,٤٥٠,٠٠٠	١٩٩٥/٩/٣
٤	مشروع دعم نظام نقل الكهرباء	الطاقة	٧٣,٣٢٧,٩٦٠	٢٠٠٧/٩/٨
٥	مشروع شركة القطرانة للطاقة الكهربائية	الطاقة	٣٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٩/٩/٢٩
	المجموع		**٨٢٢,٢١٧,٩٦٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(٩) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع الطاقة للفترة (١٩٩٤- ٢٠٠٩) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (**٨٢٢,٢١٧,٩٦٠**) دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٠) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع النقل للفترة (١٩٧٩ – ٢٠١٤)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	رصيف العقبة الصناعي	النقل	١٢٦,٧٣٠,٠٠٠	١٩٧٩/٣/١٠
٢	شراء ثلاثة عشر قاطرة لمؤسسة سكة الحديد العقبة	النقل	٤٩,١٧٠,٠٠٠	١٩٨٠/٣/٨
٣	شراء سفن ناقلة للبضائع لخط الشحن الوطني الأردني	النقل	١٢,٥٠٠,٠٠٠	١٩٨٢/٩/٢٠
٤	تسعون عربة لمؤسسة سكة حديد العقبة	النقل	٥٦,٤٠٠,٠٠٠	١٩٨٤/٢/٢٩
٥	مشروع العبارة	النقل	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٠/١٠/١٠
٦	باخرة مستعملة متعددة الأغراض	النقل	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٢/٦/٢٧
٧	التصاميم الهندسية لرابط سكة حديد الشيدية	النقل	٨٠٧,٠٠٠	١٩٩٣/٦/٢٦
٨	مشروع طريق العقبة الساحلي السريع	النقل	٤١,٨٧٠,٠٠٠	٢٠٠٠/٧/١٦
٩	مشروع توسعة وتشغيل مطار الملكة علياء	النقل	٦٨١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٧/٩/٨
١٠	مشروع توسعة مطار الملكة علياء	النقل	١٦٦,١٠٠,٠٠٠	٢٠١٤/٦/٢٢
	المجموع		**١١٥٧,٥٧٧,٠٠٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(١٠) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع النقل للفترة (١٩٧٩- ٢٠١٤) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (١١٥٧,٥٧٧,٠٠٠) دولار أمريكي.

جدول (١١) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع التعليم للفترة (١٩٨٥- ٢٠١٢)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	ثماني مدارس ثانوية	التعليم	٣٠,٤٠٠,٠٠٠	١٩٨٥/٦/١١
٢	جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	التعليم	٣٨,٠٤٤,٠٠٠	١٩٨٥/٨/١٢
٣	محطة الجمعية العلمية الملكية التجريبية	التعليم	٤٦٥,٠٠٠	١٩٨٨/٤/١١
٤	الجامعة الأردنية	التعليم	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٦/٣/١٩
٥	مكتبة مركزية جديدة في جامعة اليرموك اربد	التعليم	٨,٧٧٠,٠٠٠	١٩٩٦/٣/١٨
٦	المركز الوطني للسكري والغدد الصماء والأمراض الوراثية	التعليم	٢,٥٤٠,٠٠٠	١٩٩٧/٦/١٠
٧	مشروع التوسع في مكتبة الجمعية العليمة الملكية	التعليم	٣٠٦,٠٠٠	١٩٩٨/١/٥
٨	مشروع شبكة الأمان الاجتماعي	التعليم	١٣٦,٦٥٠,٠٠٠	١٩٩٨/٢/١٥
٩	مشروع توسعة مبنى مكتبة جديدة للجامعة الأردنية	التعليم	٢٩٨,٠٠٠	١٩٩٨/٧/٢٢
١٠	مشروع مركز التدريب المهني للبنات المسلمات	التعليم	١٥٧,١٦٠	١٩٩٩/٩/٢١
١١	مشروع مركز محو الأمية التكنولوجية	التعليم	٤٨٠,٠٠٠	٢٠٠١/٢/٤
١٢	مشروع بناء جديد للمكتبة المركزية	التعليم	١٧,٢٣٠,٠٠٠	٢٠٠٢/١/١٧
١٣	مشروع تجهيز بناء مدارس	التعليم	٢٩,٣٧٠,٠٠٠	٢٠٠٣/٧/٢١
١٤	مشروع تصميم دار للأيتام في عمان	التعليم	١٥٠,٠٠٠	٢٠٠٤/٤/١٨
١٥	مشروع تطوير خدمات فحص سرطان الثدي	التعليم	٢٠٠,٠٠٠	٢٠١٠/٩/١
١٦	مشروع دعم المركز السعودي لتدريب الفتيات الكفيفات	التعليم	١٧٥,٠٠٠	٢٠١٢/٧/٢
	المجموع		**٢٨٩,٢٣٥,١٦٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم(١١) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع التعليم للفترة (١٩٨٥- ٢٠١٢) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (٢٨٩,٢٣٥,١٦٠) دولار أمريكي.

جدول (١٢) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الصناعة والتعدين للفترة (١٩٧٦- ١٩٩٩)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	مصفاة البترول الأردنية	الصناعة والتعدين	١٨٩,٠٠٠,٠٠٠	١٩٧٦/٩/٢٠
٢	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	الصناعة والتعدين	٢٧٧,٥٠٠,٠٠٠	١٩٧٨/٥/١٧
٣	شركة البوتاس العربية	الصناعة والتعدين	٤٢٨,٥٠٠,٠٠٠	١٩٧٨/١٢/٣٠
٤	معدات خط أنابيب النفط الخام المنتج العقبة الزرقاء	الصناعة والتعدين	٢٠٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٦/٦/٢٦
٥	محطة معالجة الأخشاب	الصناعة والتعدين	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٢/٥/٢١
٦	تصنيع الماس الفوسفات	الصناعة والتعدين	٤٤٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٦/٣/١٩
٧	مشروع سكب المعادن	الصناعة والتعدين	٤٦,٢٥٠,٠٠٠	١٩٨٦/٣/١٩
٨	الأردنية لورق الدوبلكس	الصناعة والتعدين	١٦٨,٠٠٠	١٩٨٤/١٠/٣٠
٩	مشروع مجمع البحر الميت الكيميائي	الصناعة والتعدين	٣,٨٦٤,٠٠٠	١٩٨٨/٢/٢
١٠	مصانع الاسمنت الأردنية	الصناعة والتعدين	١,٦٢٠,٠٠٠	١٩٨٨/١٠/٩
١١	شركة البوتاس العربية	الصناعة والتعدين	١٧,٣٨٠,٠٠٠	١٩٨٦/٥/٢١
١٢	مشروع مناجم الفوسفات الشيدية	الصناعة والتعدين	١٦٩,٤١٨,٠٠٠	١٩٨٩/٦/٢٤
١٣	مشروع توسع إنتاج البوتاس العربية	الصناعة والتعدين	١٠٨,٧٤٣,٠٠٠	١٩٩١/٤/٢
١٤	مشروع المغنيسيوم علي الجودة	الصناعة والتعدين	٨٩,٢٧٥,٠٠٠	١٩٩٧/٩/٧
١٥	مشروع منجم فوسفات العقبة	الصناعة والتعدين	٢٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٧/١٢/٧
١٦	مشروع جنوب الغور الشرقي وشواطئ البحر الميت	الصناعة والتعدين	٢٥٧,٢٦٩,٠٠٠	١٩٩٨/١١/١٥
١٧	مشروع نترات البوتاسيوم وفوسفات الكالسيوم	الصناعة والتعدين	١٥٢,٢٠٠,٠٠٠	١٩٩٩/٩/٦
١٨	مشروع مشتقات البرومين	الصناعة والتعدين	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٩/١٢/٦
	المجموع		٢٨٣١,١٨٧,٠٠٠	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(١٢) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع الصناعة والتعدين للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٩) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (٢٨٣١,١٨٧,٠٠٠) دولار أمريكي.

جدول (١٣) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الزراعي للفترة (١٩٨٦- ٢٠٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	مشروع حوض نهر الزرقاء	الزراعي	٨٩,٢٠٠,٠٠٠	١٩٨٦/٣/١٩
٢	مشروع شركة زراعية أردنية متكاملة في السودان	الزراعي	٥١٢,٠٠٠	١٩٩٩/١٠/٣١
٣	مشروع سد الوحدات	الزراعي	٢١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠/٥/٢٩
٤	مشروع صغار المزارعين في المدورة	الزراعي	٣٧٣,٠٠٠	٢٠٠٩/٢/١١
المجموع			**٣٠٠,٠٨٥,٠٠٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(١٣) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع الزراعي للفترة (١٩٨٦- ٢٠٠٩) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (٣٠٠,٠٨٥,٠٠٠) دولار أمريكي.

جدول (١٤) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع الصحة للفترة (١٩٩١- ٢٠١٣)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	مركز الأمل للسرطان	الصحة	١٢,٠٩٥,٠٠٠	١٩٩١/٦/١٠
٢	مستشفى الملك عبد الله في اربد	الصحة	١٠١,٠٦٠,٠٠٠	١٩٩٣/٩/٦
٣	مشروع معدات طبية لمستشفى الملك عبد الله	الصحة	٨٥,٨٧٨,٠٠٠	١٩٩٨/٦/٨
٤	مشرع توسعة مؤسسة الملكية علياء لأمراض القلب	الصحة	١٧,٥٤٠,٠٠٠	١٩٩٨/٧/١٩
٥	مشروع مستشفى الأطفال	الصحة	٤٨,٢٥٠,٠٠٠	٢٠٠٥/٦/٢٠
٦	مشروع مستشفى الزرقاء الجديد	الصحة	٦٥,٦٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٣/٥
٧	مشروع خدمة الأسر الاستشاري	الصحة	٦٣,٤٠٠	٢٠٠٨/١١/١٢
٨	مشروع المجتمعات المحلية في عجلون والبلقاء	الصحة	٥٠٢,٠٠٠	٢٠٠٩/١٠/٣١
٩	مشروع مستشفى الزرقاء الجديد تمويل أضافي	الصحة	٥٩,٤٠٠,٠٠٠	٢٠٠٩/٨/٢٠
١٠	مشروع ورشة عمل حول تصميم الأدوية بالحاسوب	الصحة	١٨,٨٠٠	٢٠١٣/٣/٢٠
١١	مشروع تنمية المناطق الريفية ضمن برنامج القرى الصحية	الصحة	٣٠٠,٠٠٠	٢٠١٣/٥/٣٠
المجموع			**٣٩٠,٧٠٧,٢٠٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(١٤) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع الصحة للفترة (١٩٩١ -٢٠١٣) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (٣٩٠,٧٠٧,٢٠٠) دولار أمريكي.

جدول (١٥) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع المعلومات والاتصالات (١٩٩٦ – ٢٠٠٨)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	توسيع شبكة الاتصالات في العقبة	المعلومات والاتصالات	١٢,٧٧٠,٠٠٠	١٩٩٦/٦/٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢	مشروع مركز المعلومات الوطني	المعلومات والاتصالات	٤٣١,٠٠٠	٢٠٠٨/٢/٣
المجموع			**١٣,٢٠١,٠٠٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(١٥) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع المعلومات والاتصالات للفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٨) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (١٣,٢٠١,٠٠٠) دولار أمريكي.

جدول (١٦) المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن في قطاع التمويل للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

الرقم	اسم المشروع	القطاع	القيمة بالدولار	تاريخه
١	مشروع دعم المشاريع الصغيرة	التمويل	١٣,٨٥٠,٠٠٠	٢٠٠٨/١٢/٢١
٢	مشروع المؤتمر الحادي عشر للعلوم الكيميائية في اوارسيا	التمويل	٤١٨,٧٥٠	٢٠١٠/٩/٦
٣	مشروع برنامج تدريبي حول إدارة المشاريع	التمويل	٢٤,٦٥٠	٢٠١٠/١٠/١٠
٤	مشروع دعم عملية الخصخصة	التمويل	٧٠٠,٠٠٠	٢٠١٤/٢/٣
المجموع			**١٤,٩٩٣,٤٠٠**	

المصدر: تم جمعها واحتسابها من قبل الباحث.

يبين الجدول رقم(١٦) المجموع الكلي للتمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مشاريع قطاع التمويل للفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٤) في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة (١٤,٩٩٣,٤٠٠) دولار أمريكي.

ومن خلال الجدول نستطيع القول أن الأردن يتمتع بعلاقات متميزة مع البنك الإسلامي للتنمية، ويعود التعاون بينها كما تبين الجداول من عام ١٩٧٦-٢٠١٤، وقد بلغ حجم المساعدات المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية للأردن من خلال المنح والقروض الحسنة من عام ٢٠٠٢-٢٠١٣ (٨٠١.٥) مليون دولار.

وهناك الكثير من المشاريع الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية في الأردن ومن تلك المشاريع: مشروع دعم التمويل الدقيق (الميكروي)، وذلك من خلال تقديم قرض حسن بقيمة ١٠ مليون دولار، حيث يهدف المشروع إلى تحسين الوضع المعيشي لشرائح مختلفة من العاطلين عن العمل من الفقراء الأردنيين الناشطين اقتصاديا وذلك عن طريق إتاحة خدمات التمويل الدقيق لهم.

ومشاريع دعم قطاع الكهرباء من خلال المزج بين عمليتي إجارة وقرض حسن بقيمة (٤٥.٩) مليون يورو، ويهدف في هذا المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية عن طريق دعم قطاع نقل الكهرباء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المشاريع أيضا مشاريع تتعلق بالزراعة والمستشفيات والتعليم والصحة ودعم المشاريع العلمية والأبحاث في الجامعات.

ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بتأهيل الكوادر التعليمية، وبناء القدرات المجتمعية المحلية وبناء قدرات صغار المزارعين، وتمويل نشاطات أخرى في الأردن منها: المؤتمرات الدولية المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية في الزراعة والأغذية والاستثمار والتمويل الإسلامي.

ومن المشاريع التي يقدمها البنك أيضا إمدادات الماء والصرف الصحي في مناطق سكانية مكتظة مثل الرصيفة والزرقاء، ومشاريع تتعلق بالمياه الجوفية ومشاريع الطاقة في محطات توليد الريشة، أرحاب، القطرانة، ومشاريع تتعلق بسكة حديد العقبة، والبواخر ومطار الملكة علياء. وكذلك مشاريع تتعلق بالمدارس الثانوية والجامعات والجمعية العلمية الملكية ومشاريع بناء مكتبات ومشاريع لذوي الحاجات الخاصة، ومشاريع تتعلق بالاستثمارات في مصفاة البترول، والفوسفات، والبحر الميت، والاسمنت الأردنية، والأخشاب، والبوتاس والورق والمنغنيسيوم ومشتقات البرومين والسدود وتوسعة المستشفيات في الزرقاء، والأطفال والملك عبد الله المؤسس، ومشاريع في العلوم الكيميائية ودعم الخصخصة وغيرها من المشاريع، وذلك من عام ١٩٧٦-٢٠١٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

١) لقد وجدت الدراسة ان هناك تمويل من البنك الإسلامي للتنمية للقطاع المالي والإدارة العامة المركزية والتمويل في المملكة الأردنية الهاشمية حيث بلغ حجم التمويل لهذه القطاعات (٢٢,٢٢٤,٤٠٠) دولار أمريكي.

٢) تبين الدراسة ان هناك تمويل من البنك الإسلامي للتنمية لقطاع الصناعة والتعدين والزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية حيث بلغ حجم التمويل لهذه القطاعات (٣١٣١,٢٧٢,٠٠٠) دولار أمريكي .

٣) بيان مساهمة التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لقطاع الصحة والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية وبلغت قيمة التمويل لهذه القطاعات (٦٧٩,٩٤٢,٣٦٥) دولار أمريكي.

٤) تبين هذه الدراسة مساهمة التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لقطاع الطاقة والمياه والصرف الصحي في المملكة الأردنية الهاشمية وبلغت قيمة التمويل لهذه القطاعات (٩٢٣,٨١٤,٩٦٠) دولار أمريكي.

٥) لقد وجدت الدراسة ان هناك تمويل من البنك الإسلامي للتنمية لقطاع الاتصالات والمعلومات والنقل في المملكة الأردنية الهاشمية وبلغت قيمة التمويل لهذه القطاعات (١١٧٠,٧٧٨,٠٠٠) دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

١) العمل على إيجاد برامج ذات صبغة مؤسسية تعنى بالاستفادة من الخدمات التدريبية والتعليمية والبحوث والدراسات المقدمة من بيوت الخبرة في المؤسسات الأردنية، والعنصر البشري المؤهل والمدرب في الأردن وبالذات فئة الشباب، ومراكز الأبحاث ودور العلم، والاستفادة من خبرة الأردن في مجال ريادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبشراكات مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وغيره، وذلك من خلال استثمارات مدرّة للدخل للبنك وللدولة العضو ومجتمعها المحلي، وبشروط ميسرة للدول المتلقية هذه الخدمة، بهدف تبادل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والخبرات، في ظل اقتصاد المعرفة.

٢) إبراز أهمية انتهاج توجه وفكر تصاعدي ومتطور وحسب الممارسات الفضلى لاستدامة وتطوير وتنمية المنحى الإستراتيجي لاستغلال الفرص ومواجهة التحديات، حيث أشير إلى المنحى الإستراتيجي وتنفيذ وتسويق المشاريع الإستراتيجية بداية على مستوى الدولة العضو، ثم على المستوى الإقليمي (كالمشروع السككي، والربط الإقليمي المنفذ في الأردن واللذان يخدمان دول إقليم المنطقة المعنية)، ومن ثم على المستوى العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المدرّة للدخل، وليس فقط مشاريع البنية الأساسية، ومراعاة معايير الجودة والنوعية لمخرجات هذه المشاريع للحفاظ على سمعة ومكانة البنك عالمياً وثقة أعضائه به.

٣) محاولة الاستفادة من مكانة البنك العالمية للاستفادة من شبكة الاتصالات والعلاقات بين البنك والأسواق العالمية وبالذات المالية منها، وكون البنك ذراع اقتصادي متخصص ومساند للدول الأعضاء فمن الممكن قيام البنك باستثمارات من خلال الاستفادة من المصادر التمويلية العالمية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأعضاء، ومنحها القروض والمنح وبشروط ميسرة، وبنهج تشاركي وبشكل مؤسسي، بحيث يصب في مصلحة جميع الأطراف ذات العلاقة.

٤) تحفيز وتفضيل التمويل الموجه نحو الاستثمارات البينية بين الدول الأعضاء، وقد تتجسد هذه الإجراءات التشجيعية والتحفيزية على سبيل المثال لا الحصر بتخفيض هامش الربح المفروض على تمويل مثل هذه المشاريع المشتركة وبما يعزز فرص التنمية بين الدول التي من ضمنها الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) تشجيع ومساهمة البنك الإسلامي للتنمية لإنشاء وتأسيس بنوك إسلامية في الدول الإسلامية ومحاولة تقليل التراخيص للبنوك التجارية من خلال حكومات الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٦) العمل على إزالة القيود الجمركية بين الدول الإسلامية ولو بشكل تدريجي.

٧) العمل على استقطاب رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج وتوظيفها واستثمارها في الدول الإسلامية لتعزيز حالة التكامل الاقتصادي من خلال البنك الإسلامي للتنمية.

٨) إنشاء فروع للبنك الإسلامي للتنمية في الدول الأعضاء فيه وذلك بغرض الوقوف على احتياجات هذه الدول ويعزز فرص التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً- المراجع العربية:

البدارين، غدير مفلح حمد (٢٠٠٩). **الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٢). الكلمة الافتتاحية والختامية للدكتور محمد أحمد علي، **الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ٢٠١٢**، جمهورية طاجكستان.

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٢). **تقارير البنك الإسلامي للتنمية حول الأعمال السنوية**، جدة، المملكة العربية السعودية.

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٢). **تقرير حول الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية**، الكلمة الافتتاحية والختامية للدكتور محمد احمد علين طاجكستان.

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٢). **تقرير حول وقائع الاجتماع السنوي**، الخرطوم، السودان.

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٢). **تقرير صندوق التضامن الإسلامي**، جدة، المملكة العربية السعودية.

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٣). **تقارير البنك الإسلامي للتنمية حول الأعمال السنوية**، جدة، المملكة العربية السعودية.

البنك الإسلامي للتنمية – صندوق الوقف(٢٠١٢).

توادور، ميشيل (٢٠٠٦). **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمد حسن حسني، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.

جامع، محمد نبيل (٢٠٠٠). **التنمية في خدمة الأمن القومي**، (ط١)، القاهرة: منشاة المعارف المصرية.

الجبلي، عصام وآخرون (١٩٩٦). **التنمية، السياسة الخارجية الديمقراطية**، (ط١)، عمان: منتدى الفكر العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمال، غريب (٢٠١٢). **المصارف وبيوت التمويل الإسلامية**، جدة: دار الشرق.

حمود، سامي (٢٠٠١). إطار العولمة للاقتصاد الإسلامي، **ملتقى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (تحديات العولمة للمصارف الإسلامية)**، البنك الإسلامي للتنمية-جدة، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، عمان في الفترة من ١٩ - ٢١ أيار/مايو.

داوود، سلمى أحمد (٢٠٠٩). **المساعدات الإنمائية المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية إلى الأردن: دراسة تقييمة مقارنة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الشرقاوي، عائشة (٢٠٠٠). **البنك الإسلامية بين الفقه، والقانون، والتطبيق**، بيروت: المركز الثقافي العربي.

العبادي، عبد الله (١٩٨٨). **موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة**. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

عبادة، إبراهيم عبدالحليم (٢٠١٠). **تمويل التبادل التجاري في الأصول الإسلامية**، عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

عبادة، إبراهيم عبدالحليم (٢٠٠٧). **موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة**. رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن.

عبدالحق، محمد كايد (١٩٨٩). **البنك الإسلامي للتنمية: دراسة اقتصادية تحليلية فقهية مقارنة لعملياته**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

فضل الله، بشير عمر محمد (٢٠٠٦). تجربة البنوك الإسلامية للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية. **منتدى الفكر الإسلامي**، مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (٢٠١٢). **التقارير السنوية، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، الانتقال إلى المرحلة التالية**، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التقارير السنوية (٢٠١٢- ٢٠١٣).

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الهيئة العالمية للوقف(٢٠١٢).

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٩، ٢٠١١، و٢٠١٣). كلمات معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي- **الاجتماعات السنوية الرابع، والسادس، والثامن والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية**، مجموع البنك الإسلامي للتنمية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٠). **اتفاقية تمويل قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبين البنك الإسلامي للتنمية**، توكيل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لشراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدات نيابة عن البنك ثم بيعها للحكومة لاستخدامها في مشروع إنشاء مستشفى الزرقاء الحكومي.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٠). **اتفاقية مساعدة فنية (منحة) بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبين البنك الإسلامي للتنمية**، المساهمة في بناء قدرات المجتمعات المحلية في محافظتي عجلون والبلقاء في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Achilov, Dilshod (٢٠١٠). **Can Islam and Democracy Coexist? A Cross-National Analysis of Islamic Institutions in the Muslim World?**. Unpublished PhD Dissertation, The University of Arizona.

Mohammad, R. (٢٠١١). **The Contribution of Islamic Banking to Economic Development (The Case of the Islamic Republic of Iran)**. E-Theses, Durham University.

Rahman, S., Pervin, J., Jahan, S., Nasrulllah, N. and Begum, N. (٢٠١١). Socio-economic Development of Bangladesh: The role of Islamic Bank Bangladesh Limited. **World Journal of Social Sciences**, ١(٤), ٨٥-٩٤.

Sarwer, M., Ramzan, M. and Ahmad, W. (٢٠١٣). Does Islamic Banking System Contributes to Economy Development. **Global Journal of Management and Business Research**, ١٣(٢), ٦٠-٦٨.

ثالثاً- مواقع إلكترونية:

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٣). **البنك الإسلامي للتنمية في سطور**، انظر موقع:

http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://٣ca٠٠٧٨٦a٦٤٦٥ab٧df٨٩٨afdd٥ed١f٧c&guest_user=idb_ar

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٣)، **اتفاقية التأسيس**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، انظر موقع:

http://www.isdb.org/irj/go/km/docsl/docamonts/IDB/deveotopments/internt/Arabic/IDB/CM/About-IDB/Articlesof/Agreement/Articlesof/Agreenont.pdf.

البنك الإسلامي للتنمية ٢٠١٣، من موقع:

http://www.isdb.org/irj/portal/anoynous.quest.user=idb-ar.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدجاني، نجم الدين(٢٠١٤)، **مخطط التنمية الاقتصادية في الأردن**، انظر موقع:
al-hakwati.net/radexb٣٥.asp/٢٠١٤
الموسوعة الحرة (٢٠٠٧)، **نظريات التنمية الاقتصادية**، انظر موقع: ar.wikiped.com/wiki/٢٠٠٧
ويكيبديا، الموسوعة الحرة (٢٠١٤)، **اقتصاد الأردن**، انظر موقع: ar-wikipedia.org/wiki/٢٠١٤
International Islamic Trade Finance Corporation (٢٠١١). **Annual Report ٢٠١١.**
Retrieved in ٢٠١٣ from: http://www.itfc-idb.org/files/ITFC_٢٠١٢_Annual_report.pdf
Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (٢٠١٢). **Annual Report ٢٠١١-٢٠١٢**. Retrieved in ٢٠١٣ from: http://www.icd-idb.org/irj/go/km/does/documents/IDBDevelopment/images/ICD/Annual٪٢٠Report٪٢٠١٤٣٣H/ICD_Annual_Report_١٤٣٣H_٢٠١٢.pdf
The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (٢٠١١). **Annual Report ٢٠١١**. Retrieved in ٢٠١٣ from: http://www.iciec.com/sites/default/files/files/ICIEC٪٢٠Report٪٢٠٢٠١١٪٢٠(١٤٣٣H)٪٢٠English.pdf
The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (٢٠١٢). **Annual Report ٢٠١٢**. Retrieved in ٢٠١٣ from: http://www.iciec.com/sites/default/files/files/ICIEC٪٢٠Report٪٢٠٢٠١١٪٢٠(١٤٣٣H).pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com